جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

التامين ودوره في التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص:تأمينات وبنوك

إعداد الطلبة: لزعر صليحة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

-.....(.....جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا

-**حاج صدوق بن شرقي** جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا

-.....(.....-جامعة الجيلالي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

الاهداء

بِسْـــمِ

أتقدم بإهداء عملي المتواضع الى:

الذرع الوافي والكنز الباقي إلى من جعل العلم منبع إشتياقي، لك أقدم وسام الاستحقاق أنت ***أبي*** رحمك الله وجعل مثواك الجنة .

رمز العطاء وصديق الإيباء إلى ذروة العطف والوفاء لك أجمل حواء أنت ***أمي*** أطال الله عمرك .

إلى من جمعني بهم صلب واحد ، واحتضننا صدر واحد اخوتي :

فاطمة ، عائشة ، مونة ، مسعودة ، زهرة ، زهيرة ، ساعد ، عمران .

إلى كل الأحفاد والأنساب العائلة وإلى كل من يحمل لقب لزعر ، وإلى كل من عرفني أو سيعرفني .

إلى كل من صاروا جزءا مني وصرت جزءا منهم الى من جمعتني بهم الأيام إلى جميع أصدقائي خاصة آسية ،كريمة ، فاطمة الزهراء ، لويزة

وفي الاخير إلى كل من نساه قلمي ولم ينساه قلبي.

صليحة

الشكر

بسم الله الرحمان الرحيم

" **لئن شكرتم لأزيدنكم** "

" **صدق الله العظيم ،سورة ابراهيم الأية 7 .**

فالشكر الاول والأخير لله العلي العظيم

من لم يشكر العباد لم يشكر الله

يشرفني ان اتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير الى نبع العون ،الى من وجهني دون وهن ،

الى من زودني بكل شحن الى الاستاذ الفاضل الدكتور ***حاج صدوق بن شرقي*** المشرف على هذا العمل لك منا كل

الشكر وخالص الاحترام والتقدير دمت الشعاع المنير جزاك الله عنا كل خير.

كما لا يفوتني ان اشكر كل الاساتذة من الطور الابتدائي الى الطور الجامعي ،،والى الذين أناروا لنا سبل العلم والمعرفة .

الملخص :

موضوع البحث يهدف الى ابراز اهمية ودور الذي يلعبه التامين في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فهو يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق توفير الأمان و الطمأنينة للفرد التي تؤدي الى رفع الروح المعنوية وزيادة الكفاية الانتاجية ، كما يساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال اقساط المجمعة وتوظيفها في صور عديدة والحفاظ على الثروة المستغلة ، في ظل التغيرات واتجاهات والتطورات التي يشدها سوق التامين الجزائري .

حيث عرف قطاع التامين تطورات محسوسة مما ادت الى زيادة في رقم الاعمال وبالتالي زيادة في الاقتصاد الوطني عن طريق معدل التغلغل الذي عرف تطورا واسعا مقارنة بالسنوات السابقة بالاضافة الى معدل الكثافة الذي شهد ارتفاعا في حجم الاقساط المدفوعة للفرد .

الكلمات المفتاحية : التأمين ، التنمية الاقتصادية:

Summary

The objective of the study is to highlight the importance and role of insurance in achieving economic development. It contributes to stimulating economic activity by providing safety and security to the individual, which leads to raising morale and increasing productivity. It also contributes to the financing of economic projects through installments collected and employed. Many images and the preservation of wealth exploited, in light of the changes and trends and developments that the Algerian insurance market.

The insurance sector witnessed significant developments, which led to an increase in the number of businesses and thus an increase in the national economy through the penetration rate, which was a great development compared to previous years, in addition to the rate of intensity, which saw an increase in the volume of premiums paid per capita.

Keywords: Insurance, Economic Development

الفهرس

الفهرس

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة الجداول والأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الاختصارات والرموز	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتأمين والتنمية الاقتصادية	05
تمهيد	05
المبحث الأول: الإطار النظري للتامين والتنمية الاقتصادية .	06
المطلب الأول: ماهية التامين	06
أولا: مفهوم التامين	06
ثانيا: عناصر أساسية	06
المطلب الثاني : فوائد وأنواع التامين	07
أولا : فوائد صناعة التامين	07
ثانيا: أنواع التامين .	10
المطلب الثالث : عموميات حول التنمية الاقتصادية	12
أولا : مفهوم التنمية الاقتصادية	12
ثانيا : خصائص وأهداف التنمية الاقتصادية	12
المبحث الثاني : العلاقة بين التامين والتنمية الاقتصادية المطلب الأول : الدور الاقتصادي للتامين	13
المطلب الثاني : التامين وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية	14
أولا : علاقة التامين بالتضخم :	15
ثانيا: علاقة التامين بميزان المدفوعات	15
ثالثا : علاقة التامين بالدخل الوطني	16
المبحث الثالث : الادبيات التطبيقية للتامين والتنمية الاقتصادية	17
المطلب الأول : الدراسات السابقة	17
المطلب الثاني : مقارنة البحث بالدراسات السابقة	18
خلاصة الفصل	19

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للتامين ودوره في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الشركة العامة للتامينات المتوسطية GAM	21
تمهيد	21
المبحث الاول :المؤسسة وقطاعها الاقتصادي	22
المطلب الأول: تطور سوق التأمين في الجزائر	22
أولا : التوجهات الحديثة للتأمين بالجزائر:	22
ثانيا : الشركات الموجودة في السوق التأمين الجزائري	24
المطلب الثاني : ماهية الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM	27
أولا : مفهوم الشركة GAM	27
ثانيا : أهداف الشركة ومبادئ نشاطها:	28
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة. GAM	30
المبحث الثاني : تطور الصناعة التأمينية في السوق الجزائرية	32
المطلب الاول : تطور نشاط التامين في الجزائر	32
المطلب الثاني : الانتاج في الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM	40
المطلب الثالث : تقديم الاقتراحات و الاستنتاجات ميدانية	44
أولا : تقديم اقتراحات	44
ثانيا : الاستنتاجات ميدانية	45
خلاصة الفصل	46
خاتمة	48
قائمة المراجع	52
قائمة الملاحق	56

قائمة الجدول و الأشكال

01 قائمة الجداول.

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
01	تطور رقم أعمال ومعدل نمو سوق التامين الجزائري خلال فترة 2005-2016	32
02	نسبة أقساط التامين من ناتج المحلي الخام بين 2005-2016.	33
03	نصيب الفرد من أقساط التامين في الجزائر خلال فترة 2005-2016.	33
04	تطور رقم الأعمال التامين في الجزائر حسب الفروع خلال الفترة 2005-2016	34
05	معدل نمو رقم الأعمال التامين في الجزائر حسب الفروع خلال فترة 2005-2016.	36
06	هيكل سوق التأمين حسب الفرع للفترة الممتدة 2008-2016.	37
07	معدل الكثافة وعدل التغلغل للتامين في فترة 2005-2016	39
08	تطور رأس مال الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM: 2010-2015	40
9	تطور رقم الأعمال الشركةGAM خلال فترة 2005-2016.	41
10	الميزانية العامة الشركة العامة للتأمينات المتوسطية **GAM من خلال 2012-2013**	42
11	الميزانية العامة الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM من خلال 2014- 2015	43
12	جدول حسابات النتائج للشركة GAM: خلال فترة 2012-2015	43

02 قائمة الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيم لشركة GA M .	**31**
02	إنتاج التامين الإجمالي ونصيب الفرد من أقساط التامين في الجزائر خلال فترة 2005-2016	**34**
03	تطور رقم الأعمال التامين حسب الفروع في الجزائر خلال الفترة 2005-2016.	**35**
04	هيكل السوق التامين حسب الفروع سنة2005-2016	**36**
05	حصة كل فرع من الإنتاج الإجمالي للتامين في سنة 2016	**37**
06	رقم الأعمال الإجمالي للشركة GAM خلال الفترة 2005-2016	**38**

الملاحق

قائمة الملاحق.

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
01	Lesysteme dinformation	**56**
02	Le reseau de distribution	**57**
03	Lorganisation par segment	**58**
04	La gamme de produits	**59**
05	Le dispositif gam	**60**
06	lavision	**61**
07	مذكرة للمحررين	**62**
08	معاينة ودية لحادث مرور	**63**

دلالة بلغة العربية	الرمز	دلالة بلغة الاجنبية
– الاندماجات في صناعة التأمين		Consolidation In The Industry Insurance
اندماجات وامتلاك شركات التأمين		Insuranc Company Mergers And Acquisitions
ـ اندماج وامتلاك شركات سمسرة التأمين		Insurance Brokerage Mergers And Aquisitions
الشركة الوطنية للتأمينات والبنك الوطني للتوفير والاحتياط		SAA/ CNEP BANQUE
الشركة الوطنية للتأمينات وبنك بدر		SAA / BADR BANQUE
القرض الشعبي الجزائري والشركة الجزائرية لتامين واعادة التامين		CPA/ CAAR
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	CAAR	
الشركة الجزائرية للتامين	SAA	
الشركة الجزائرية للتامين الشامل	CAAT	
شركة تأمين المحروقات	CASH	
شركة Taamine Life Algerie	TALA	
الشركة المتخصصة في إعادة التأمين	CCR	
شركة ضمان القرض العقاري	SGCI	
الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار	AGCI	

شركة ترست الجزائر		Trust Algerie
الجزائرية للتأمينات	2A	
الشركة العامة للتأمينات المتوسطية	GAM	
شركة أليا نس		ALLIANCE
شركة كارديف الجزائر		CARDIF EL Djazair
التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة	MAATEC	
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	CNMA	
الصندوق الوطني للتقاعد	CNR	

مقدمة

أصبح التأمين اليوم من معايير التمايز في العصر الحديث فقياس التقدم الاقتصادي لأي الدولة يعتمد على قياس صناعي للتأمين باعتباره من خدمات غير ملموسة التي تؤمن حاجات المجتمع كالمؤسسة .

ولتأمين دور مهم في المجتمعات الحديثة كونه يوفر الحماية للأفراد والمنشئات، فهو يخلق نوعا من الراحة والطمأنينة من جهة ويساعد في دفع عجلة النمو ودعم خطط التنمية من جهة أخرى، ونظرا لدوره الفعال في الاقتصاد الوطني بات قطاع التأمين يحتل مكانة بارزة في اقتصاديات الدول فهو يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق خلق حالة من شبه اليقين بدل حالة عدم التأكد التي تعتبر منشط لعملية الاستثمار من جهة ومن جهة أخرى تجميع أموال ضخمة لتخفيف الادخار وتمويل المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني هذا ما جعل معظم الدول في الوقت الراهن تولي اهتماما بالغا لقطاع التامين حيث نجده أكثر اتساعا في بعض الدول .

والجزائر كغيرها من الدول عرفت تطورا متزايدا في مجال الصناعة التأمين ، خاصة بعد دخولها اقتصاد السوق ، حيث شهدت هذه الاخيرة توسعا في نشاط التامين وتطويرا في الكفاءات المهنية كما اتجه التأمين إلى تقنيات الحديثة تمثلت في اندماجات وصيرفة التأمين ، ونظرا لأهميته البالغة فقد قامت الدولة بإنشاء عدة شركات سواء كانت عمومية أو خاصة أو تعاونية تعمل على تأمين معظم الأخطار الموجودة في الحياة الاقتصادية .

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية :

ـ طرح الاشكالية :

إلى أي مدي يساهم التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

–ما مدى تأثير التأمين على المتغيرات الاقتصادية ؟

ـ ما هي التطورات التي شهدها سوق التامين الجزائري ؟

فرضيات البحث:

ومن خلال هذه التساؤلات تتبلور الفرضيات :

– للتأمين تأثير اقتصادي يتبين من خلال تحقيق التوازن السوق وزيادة الإنتاجية ومساعدة في تمويل المشاريع الاقتصادية.

ـ عرف سوق التأمين تطورات واسعة في قطاع التامين من خلال اتجاهات حديثة وزيادة في المؤسسات التى تهتم بمختلف فروع التأمين سواء كانت عامة أو خاصة وكذا المؤسسات التعاونية و التعاضدية .

مبررات اختيار موضوع البحث

يعود اختيارنا لهذا الموضوع بالذات دون غيره لعدة أسباب منها : نوع التخصص والميول الشخصي للبحث والتوسع أكثر في قطاع التأمين لأنه من القطاعات الحساسة والمعاصرة نتيجة كثرة الأخطار وتفاقمها وبحث عن سبل لمعالجتها ووقاية منها بواسطة شركات التأمين.

أهداف البحث وأهميته

أولا :أهداف

يهدف هذا البحث إلى :

-إلقاء نظرة شاملة على قطاع التامين بشكل عام وبيان أهميته

-إيضاح الدور الكبير لقطاع التامين في الاقتصاد.

-إبراز تأثير قطاع التامين على التنمية الاقتصادية .

ثانيا : أهميته

تظهر أهمية البحث كونه يتناول دراسة قطاع هام في اقتصاد اي بلد وهو قطاع التأمين ، وذلك لما له من أهمية اقتصادية كونه يعتبر وعاء ادخاري يساهم في تجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها إلى استثمارات التي تخدم التنمية الاقتصادية .

-إبراز دور قطاع التأمين في تحقيق التقدم والرقي وبلوغ التنمية الشاملة بالإنسان وللإنسان.

حدود البحث

من اجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جوانبه المختلفة حددنا مجال بحثنا بما يلي :

الحدود الموضوعية : لقد اقتصر البحث على دراسة مختلف جوانب قطاع التامين ومدى تأثيره على التنمية الاقتصادية

الحدود المكانية: تم إسقاط الجانب النظري لهذا البحث على شركات التامين وهي الشركة العامة لتأمينات المتوسطية GAM بخميس مليانة

الحدود الزمنية : تعلق الامر بتطور نشاط سوق التامين الجزائري بين فترة زمنية تمثلت في: 2016/2005

كما تمت هذه الدراسة خلال الموسم الدراسي 2016\2017 لمدة ثلاثة أشهر .

منهج البحث

من الأجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع ارتأينا استخدام المنهج الوصفي في الجزء النظري ، والمنهج التاريخي لدراسة تطور السوق التامين الجزائري مع مراعاة التسلسل الزمني لتطورات الحاصلة ، كما اعتمدنا التجريبي و التحليلي في الجزء التطبيقي (دراسة الحالة) وذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM .

صعوبات الدراسة : خلال قيام بهذا البحث وجهنا بعض العراقيل تمثلت في :

ـ صعوبة ايجاد ميدان لإسقاط الدراسة النظرية

ـ عدم الحصول على المعلومات التي تخدم البحث

هيكل البحث

قصد الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للبحث والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة تم تقسيم البحث إلى فصلين .

–حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار النظري ، فخصصنا المبحث الأول للتامين والتنمية الاقتصادية أما المبحث الثاني علاقة التامين بالمتغيرات الاقتصادية فيما يخص المبحث الثالث فسنتطرق فيه الدراسة السابقة والقيمة المضافة

اما الفصل الثاني هو دراسة ميدانية لدور التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الشركة العامة للتأمينات المتوسطية .

حيث تناولنا في المبحث الاول سوق التأمين الجزائري والتوجهات الحديثة له بالإضافة الى تقديم الشركة GAM بتوضيح اهم نشاطاتها وفروعها وكذا الهيكل التنظيمي لها دون ان ننسى مفهوم وكالة خميس مليانة ،اما في المبحث الثاني تطرقنا الى تطور نشاط التامين في السوق من الفترة 2005الى 2016من خلال انتاج الاجمالي ونصيب الفرد من اقساط التأمين ، وتطور رقم الأعمال حسب الفروع في الجزائر كما تطرقنا الى تحليل نشاط التأمين في الشركة GAM من خلال المنتجات التأمينية التي تقدمها وكذا الارقام خاصة بها .

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية والتطبيقية للتأمين والتنمية الاقتصادية

تمهيد :

لقد أصبح التأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لدرء الأخطار فلا يمكن للأفراد والمجتمعات إهماله وإغفال دوره في الحياة الاقتصادية وعلى اعتبار أن التأمين جزء لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية ، فقد وجب مواكبة ومرافقة هذا النشاط جنبا إلى جنب لكي تتفاعل مع مختلف النظم الدولية وصولا إلى رقي بشكل مستمر بما يرافق التطورات التقنية والاقتصادية الهائلة .

يعد التأمين نظام من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة ، لما يلعبه من دور فعال في حماية الأشخاص ضد الأخطار التي تواجهه من جهة ولما يحققه من فوائد للمؤسسة من جهة أخرى منها تشجيع القرارات الاستثمارية.

وسنحاول في هذا الفصل المعنون بالإطار النظري للتأمين والتنمية الاقتصادية بإعطاء نظرة شاملة حول الأدبيات النظرية لهما وعلاقة بينهما بالإضافة الى الأدبيات التطبيقية التي تتمثل في الدراسات السابقة والقيمة المضافة .

المبحث الأول : الإطار النظري للتامين والتنمية الاقتصادية .

يعتبر التامين من أهم الوسائل لمواجهة الأخطار فهو يعمل على توفير التغطية التامنية للإفراد والمنشات ضد الأخطار كثيرة ، حيث بات التامين احد أهم المتطلبات التنمية الاقتصادية التي تتمثل في تغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية .

المطلب الأول : ماهية التامين ؟

التامين طريقة لتوزيع الخطر إلى جانب كونه أفضل طريقة لمواجهة الخطر لان المؤمن له يستطيع ان يستبدل الخسارة الكبيرة محتملة بخسارة بسيطة مؤكدة ، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب .

اولا: مفهوم التامين

ـ **مفهوم التامين** هو نظام يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المؤمن له وذالك عن طريق نقل عبء الخطر إلى المؤمن والذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي تكبدها .

كما يعرف بأنه وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإرادة الأفراد أو الهيئات في حدوثها .[1]

وهو أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذالك الخطر (كالسيارة ، المنزل ، المستودع .....الخ) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب الى ذالك الخطر.[2]

ثانيا: عناصر أساسية

1ـ عقد التامين: اتفاق بين المؤمن والمؤمن له يتعهد فيه المؤمن بتعويض المؤمن له الأضرار والخسائر المغطاة بموجب العقد ويكون هذا التعويض عينا أو ماليا وذالك مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط التامين

2ـ وثيقة التامين (بوليصة التامين) : هي المستند أو البنية التي تبرهن على وجود عقد التامين وتحتوي على بيانات التامين كاملة وتتوفر على معلومات أساسية يعرفها المؤمن له وينقلها إلى المؤمن بدقة ووضوح من خلال تعبئة نموذج خاص< طلب التامين> حيث يعده المؤمن ليتضمن كافة المعلومات الأساسية والجوهرية من وجهة النظر وبناء على هذه المعلومات يكون قراره بقبول أو رفض العملية .

---

[1] أسامة عزمي ، شيقري نوري موسى ،**إدارة الخطر والتامين** ،دار الحامد لنشر والتوزيع ،عمان 2006 ،ص89.

[2] عز الدين فلاح ، التامين ، **مبادئه** . **أنواعه** ، دار أسامة لنشر والتوزيع ،عمان 2007،ص14.

3ــ المؤمن : وهو الشخص أو الشركة والذي يقوم بتغطية قيمة التامين لطالب التامين ضد الخطر المؤمن ضده.[1]

4ــ قسط التامين : ويمثل التزام المؤمن له في عقد التامين وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن مقابل التزام هذا الأخير بتحمل الخطر .[2]

5ـ مبلغ التامين : المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن ضده .

والعلاقة بين قسط التامين ومبلغ التامين علاقة طردية .

6ــ مدة التامين : حيث أن عقد التامين يعتبر من العقود الزمنية أي مرتبطة بمدة محددة تبينها وثيقة التامين ويكون خلالها عقد التامين ساريا ففي التأمينات الممتلكات تكون مدة سنة وفي التامين النقل قد تكون المدة اقل من سنة حتى وصول البضاعة ، أما في تأمينات الحياة فتكون لأكثر من سنة وفي تأمينات أخطار المقاولات تكون المدة حتى انتهاء تنفيذ المشروع .[3]

7ــ المؤمن له : وهو الشخص المعرض للخطر سواء في شخصه أو في ممتلكاته آو في ذمته المالية وهو طالب التامين ويلتزم بدفع قسط التامين لشركة التامين.[4]

المطلب الثاني : فوائد وأنواع التامين

لتامين أهمية بالغة ناتجة عن فوائد التي يقدمها بالإضافة إلى أنواعه مختلفة.

أولا : فوائد صناعة التامين

التامين آلية لنقل الخطر من المتضررين المحتملين إلى شركات التامين من خلا ل فكرة الوعاء التأميني ، نتعرف هنا إلى المزيد من فوائد التامين بالنسبة للفرد والمجتمع .

1ــ راحة البال والأمان:

إن قسط التامين المدفوع هو نفقة معلومة ولكن مقابل ذالك يتلقى حملة وثائق التامين وعدا بأنه في حالة وقوع أحداث معينة فإنهم سوف يتلقون تعويضا ماليا ، فهم بذالك يدفعون نفقة صغيرة نسبيا مقابل التفادي المحتمل لنفقة اكبر غير معلومة .

---

[1] ـ أسامة عزمي ، شقيرى نوري موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 101.

[2] . عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم ، **عقد التامين حقيقته ومشروعيته** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2010،ص119.

[3] . أسامة عزمي ، مرجع سبق ذكره ،ص 104.

[4] ـ عيد احمد أبو بكر ، إسماعيل السيفو ، **إدارة الخطر والتامين** ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2009، ص92.

ويمنح ذلك حامل وثيقة التامين الفائدة الرئيسية للتامين والتي غالبا ما توصف براحة البال لأنه يشعر بالاطمئنان لمعرفته انه في حالة وقوع كارثة (كحريق يدمر منزله أو شركته) فانه سيجد التعويض المالي متوفرا .[1]

2 ــ تحسين الخطر :

غالبا ما توحد شركات التامين جهودها وتستثمر مبالغ طائلة لمحاولة تقليل كل من تكرار وحجم خطورة الخسائر فهم يستثمرون ويبحثون طرقا جديدة لتحري الخسائر وتجربة وتطوير معدات مكافحة الحرائق وأساليب جديدة في الإصلاح واستخدام المواد المقاومة للحريق في السلع الاستهلاكية وأيضا طرق إصلاح السيارات واختبارات التصادم ....الخ . ويتم ذالك بالتعاون مع أطراف أخرى لها نفس الاهتمام (مثل المصانع والحكومات ومكافحو الحرائق) وأحيانا يقومون بذالك بشكل مستقل .

وهم يتشاركون في المعرفة عندما ينصحون حملة وثائق التامين لديهم بكيفية تجنب أو تقليل الأخطار التي قد تواجههم ويؤدي ذالك إلى خفض تكاليف المطالبات وبالتالي خفض الأقساط ومن المزايا الإضافية الأخرى هي أن قلة المطالبات تعني قلة الحوادث ومن ثم قلة المعاناة الشخصية وانخفاض حجم الخسارة .

3 . تجنب احتجاز رأس المال :

إذا لم يكن هناك التامين فان قطاعات الأعمال ستحتاج إلى أن تأخذ في اعتبارها اثر الخسائر وتكلفة إصلاحها وبدلا من أن تدفع مبلغا معلوما من المال (قسط التامين) فإنها ستحتاج إلى احتجاز مبلغ من رأس المال تحسبا لأية خسارة والذي كان يمكن الاستفادة منه في توسعة وتطوير أنشطتها التجارية .

4 ــ تشجيع المشاريع الجديدة :

إن مباشرة أي نشاط تجاري جديد يتطلب رأس مال غالبا ما يتم جمعه من المستثمرين آو البنوك ، وان الأصول العائدة للنشاط التجاري تمثل عادة الضمان للمستثمرين الذين كانوا سيترددون في استثمار أموالهم لولا وجود التامين باعتباره يوفر الحماية ، فالحريق مثلا قد يؤدي بسهولة إلى جعل النشاط التجاري غير مربح بسبب الخسائر التي قد يسببها ، من هنا فان التامين على الأصول والممتلكات ضد خطر الحريق سيوفر للمستثمرين بدائل للحماية وبالتالي التشجيع على الاستثمارات واستمرارها .[2]

[1] . زيد منير عبوي ، **إدارة التامين والمخاطر** ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ،الأردن ، عمان ، 2006،ص 50.

[2] – مؤسسة النقد العربي المعهد المالي ، **مدخل إلى أساسيات التامين** ، مكتبة العهد الوطنية أثناء النشر ، الرياض المملكة العربية السعودية ،2016. ص 33.

5 ـــ الاستثمارات :

إن القائمين على وعاء التامين لديهم مبالغ كبيرة من الأموال تحت عنايتهم وهناك فارق زمني بين تلقي أقساط التامين ودفع المطالبات التأمينية وقد يكون هذا الفارق الزمني بضعة سنوات في حالة تامين الحماية و الادخار وهذه الأموال لا تترك دون استخدام ولكنها متاحة للاستثمار .

ويستثمر المؤمنون هذه الأموال في مجموعة كبيرة من الاستثمارات تتراوح بين الاستثمار المباشر في آسهم الشركات وتقديم القروض للصناعات و الحكومات ، والاستثمار في العقارات والسندات المالية بفوائد ثابتة .

فالأقساط الصغيرة التي يدفعها ألاف الأفراد والشركات ليست مجمدة ولكنها تدور مع عجلة الاقتصاد وتساعد في تحفيز النمو القومي .[1]

6 ـــ الاستيراد والتصدير :

إن التامين سلعة مثل باقي السلع التي يتم تبادلها بين الدول ، وعليه فان الدولة التي تبيع التامين هي دولة مصدرة للتامين والدولة التي تشتريه مستوردة وحيث أن التامين منتج غير ملموس أي انه ليس له وجود مادي فانه يصنف على انه(أرباح غير مرئية) ومن أمثلة الأرباح غير المرئية ، الأرباح الناتجة عن الخدمات السياحية .

إن الشركة الكبيرة التي تستثمر بشكل ضخم في المصانع والمعدات ستحتاج إلى حماية هذا الاستثمار وإذا لم يكن لدى الدولة صناعة تأمينية أو كان لديها صناعة التامين غير ملائمة فان مثل هذه الشركة ستعمل للتامين على ممتلكاتها في الخارج ومن ثم ستكون هذه الدولة مستوردة لخدمات التامين ، أما الدولة الأجنبية التي توفر او تبيع التامين فسوف تتلقى أقساط التامين وعليه فإنها دولة مصدرة لخدمات التامين .

7 ـــ النقد الأجنبي :

تتم الصفقات الدولية بعملة الدولة المصدرة وتعاني العديد من الدول من مشكلة العملة بينما النقد الأجنبي هو سلعة قيمة قد تخضع عملية بيعها و شرائها للرقابة وبناء عليه فان صناعة التامين الراسخة والسليمة ماليا والقادرة على الاحتفاظ بأخطارها ستساعد على التقليل من مستوى حاجتها الى العملة الأجنبية .

8 ـــ خلق فرص العمل :

إن وجود صناعة التامين ناجحة وسليمة يعني خلق العديد من فرص العمل في المشاركين الرئيسين في سوق التامين سواء في شركات التامين أم شركات المهن التأمينية الحرة أم الأسواق الردفية لصناعة التامين كمزودي

[1] – نبيل مختار، **موسوعة التامين**، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2005، ص 24 .

الخدمة التأمينية في المستشفيات والمراكز الطبية أو مراكز صيانة المركبات أو شركات توفير أدوات ومعدات السلامة العامة وغيرها . [1]

ثانيا: أنواع التامين .

يمكن تقسيم أنواع على عدة معايير من أبرزها مايلي

1ـــ حسب المعيار الإجبار والاختيار :

1ـــ 1 ـــ التامين الاختياري

ويشمل كل أنواع التامين التي يتعاقد عليها الفرد أو المؤسسة بمحض إرادتهم ، ذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية ، أي انه لابد إن تتوافر هنا حرية الاختيار كأساس في التعاقد بين شركة التامين وبين الفرد والمؤسسة ومن أمثلة نجد : تامين الحوادث والحريق وتامين السيارات غير الإجباري والسرقة والتامين البحري ،ويطلق على هذا النوع من التأمينات بالتأمينات الاختيارية أو الخاصة .

1 ـــ2 ـــ التامين الإجباري

ويشمل كل أنواع التامين التي تلتزم الدولة بتوفيرها للافراد أو المؤسسات أو تلزمهم بالتعاقد عليها وذالك بهدف اجتماعي آو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع أي إن عنصر الإجبار أو الالتزام من الدولة هو أساس التعاقد ، ويشمل هذا النوع من التامين كافة التأمينات الاجتماعية (العجز ،الوفاة ، الشيخوخة ، البطالة والمرض، إصابات العمل) وبعض التأمينات الخاصة الإجبارية كالتامين الإجباري للسيارات .[2]

2 ـــ حسب معيار الغرض من التامين .

2-1ـــ التامين التجاري

ويقوم التامين هنا على أساس تجاري أو بغرض تحقيق الربح ، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التامين شركات المساهمة وهيئات التامين بالاكتتاب ، حيث يتم حساب قسط التامين هنا بحيث يغطي الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء الإدارية أو الإضافة ونسبة الربح التي تهدف إليها مثل هذه الهيئات .

[1] – مؤسسة النقد العربي المعهد المالي ،مرجع سبق ذكره ، ص 34.

[2]– فائزة بن عمروش ، **واقع تسويق الخدمات في الشركات التامين دراسة حالة : الصندوق الوطني للتعاون ألفلاحي** CNMA ، مذكرة لنيل درجة الماجستير ، علوم الاقتصادية ، فرع الإدارة التسويقية ، 2008/2007 ، ص 48.

2- 2 ــ التامين الاجتماعي

ويقوم التامين هنا على أساس أهداف اجتماعية أي لا يهدف هذا النوع من التامين إلى تحقيق الربح ، ولكن بهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها ، وعادة ما يفرض هذا النوع من التامين إجباريا ، وغالبا ما تقوم بتنفيذه هيئات حكومية [1].

3 ــ حسب معيار تحديد الخسارة

3- 1 ــ التأمينات النقدية

وتشمل كافة انواع التامين التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق مسببات الخطر المؤمن منها ، وذلك لوجود جانب معنوي نتيجة تحقق الخطر ، فنظرا لصعوبة القياس للأخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقيق هذا الخطر فعالا ويتمثل ذلك في مبلغ التامين ، وتعد تأمينات الحياة من ابرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق لذلك أطلق عليها بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة مقومة بالنقد مقدما والتي يجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه .

3- **2 ــ تأمينات الخسائر**وتشمل كافة أنواع التامين التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه ، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة ، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية وبحد أقصى مبلغ التامين المحدد في وثيقة التامين .[2]

4-حسب معيار الخطر موضوع التامين

4- 1 ــ تأمينات الأشخاص

يكون الخطر المؤمن منه متعلقا بشخص المؤمن له ، ومن أمثلته : التأمينات على الحياة من المرض ، تأمينات الشيخوخة و البطالة ، تأمينات الحوادث الشخصية وإصابات العمل ، ويمكن للشخص أن يؤمن نفسه وأولاده وزوجته

4- 2 ــ تأمينات الممتلكات .

يكون الخطر المؤمن منه أمرا يتعلق بمال المؤمن له ، ومن أمثلتها : التامين علة السرقة ، والحريق والتلف التي قد تخص عقارا كالبنايات والمخازن والمتاجر أو قد تخص الأثاث والبضاعة ، كما قد يكون الموضوع المؤمن عليه نقودا أو مجوهرات ثمينة أو قد يكون قرض من القروض التجارية .

---

[1]- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ، **التامين ورياضته** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003، ص18.

[2] - بن عمروش فائزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

4- **3 ــ تأمينات المسؤولية المدنية** هنا يتم التامين على الضرر الذي ينجم على مسؤولية الفرد اتجاه الغير ، سواء كان الضرر قد أصاب الغير في ماله أو جسده ومن أهمها : تامين المسؤولية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات ، وتامين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة (الأطباء ، الصيدلية ، المقاولون) وكذا تامين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات .[1]

المطلب الثالث : عموميات حول التنمية الاقتصادية

بعدما كان التامين يهدف الحماية الأفراد أصبح يصبو الآن إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى التنمية الاقتصادية.

أولا : مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية والعلاقات الخارجية ، فهي تتمثل في تغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع وفي العلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي ، وينتج عن ذالك توليد زيادات تراكمية في مستوى الدخل الفرد الحقيقي على أن تكون قابلة لاستمرار واقتران ذالك بآثار ايجابية غير اقتصادية. [2]

كما تعرف بأنها هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل القومي ، تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى زيادات حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل . [3]

وتعد التنمية أكثر اتساعا من مفهوم النمو اقتصادي كونه يضم مختلف مفاهيم التنمية كزيادة الدخل والقدرة الشرائية ، تحسين نوعية حياة الإنسان ، تطوير المهارات والمعرفة ، وترقية الحقوق المدنية والحريات والاستقلالية والتمثيل السياسي ، فهي تعني النمو بالإضافة إلى إحداث التغيرات .[4]

ثانيا : خصائص وأهداف التنمية الاقتصادية

1-خصائص التنمية الاقتصادية

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من خصائص منها :

---

[1] – جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التامين الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000 ، ص 112.

[2] – نزار سعد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان قطف ، **الاقتصاد الكلي** ، دار حامد ، عمان ، 2006 ، ص 310.

[3] – صالح صالحي ، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي " دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل الأركان والسياسات والمؤسسات** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2006، ص90.

[4] – ملتقى دولي : **رؤية مستقبل للاقتصاد الجزائري** على ضوء خمسين سنة من التنمية ، 4-05 – مارس 2014، بشار ، ص05.

ـ الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة ، تهدف للوصول الى معدل النمو الاقتصادي المطلوب .

ـ التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع ، والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة ،وتطويرها .

ـ الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية ، لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات ، والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار .

ـ الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة ، والزراعة ، والتجارة المحلية ، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافة .

ـ الاستفادة من التكنولوجيا والأجهزة الالكترونية المتطورة ، فهي تقدم دعما مناسبا للتنمية الاقتصادية ، عن طريق الاستثمار في الإمكانات ، والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة ، مما يساهم في تطوير العديد من المجالات ومن أهمها : الأبحاث والتعليم .[1]

2-أهداف التنمية الاقتصادية

يشير الاقتصادي المعروف ميشيل تودا رو " في كتابه التنمية الاقتصادية " إلى أن التنمية الاقتصادية في أي مجتمع يجب أن يتوفر فيها على الأقل واحد من الأهداف التالية :

1/ زيادة إتاحة وتوسيع السلع الأساسية التي تعتبر من مقومات الحياة مثل : الغذاء ، السكن ، والحماية .

2/ رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص العمل ، وبعلم أفضل و اهتمام كبير بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية ، والتي لا تؤدي فقط إلى تحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد عز على مستوى الفردي بشكل كبير .

3/ توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للإفراد والأمم وذالك عن طريق تخليصهم من العبودية و الاعتمادية وليس فقط علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة .[2]

المبحث الثاني : العلاقة بين التامين والتنمية الاقتصادية

لقطاع تامين دور اقتصادي يعمل على تقوية الاقتصاد الوطني وبالتالي يصبح عامل إنتاج وذالك من خلال المحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى وبالتالي على المرد ودية الاقتصادية

[1] – موضوع موقع العربي بالعالم : **مفهوم التنمية الاقتصادية** اطلع عليه بتاريخ 2017/03/12 /**mawdoo3 .com**

[2] وعيل ميلود ، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل نفعيها حالة جزائر** ، مصر ، سعودية ، دراسة مقارنة خلال فترة 2010/1990، شهادة دكتورة ، جامعة جزائر 3 ، 2014/2013، ص26،25.

يلعب التامين في الاقتصاد دورا ديناميكيا من خلال تقديم الضمانات لرأس المال والعمل على لاستمراريتها بتوفير كفالة التعويض لما قد يتعرض لها من الخسارة سواء كانت جزئية أو كلية .

المطلب الأول : الدور الاقتصادي للتامين

يساهم التامين في الأنشطة الخدمية والحيوية في تحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة نموه من خلال الأدوار التالية:

ا – التامين نشاط خدمي :

يعتبر قطاع التامين احد أهم مكونات القطاع الخدمي المكون للاقتصاد ، إذ تختص شركاته ببيع منتوج أو خدمة ذات طبيعة مميزة وخاصة والمتمثلة في خدمة الوعد (Banquiers) بالتعويض لذالك فنشاط التامين له نفس طبيعة نشاط التجار أو البنك .

ب– تعبئة المدخرات المالية :

تقوم شركة التامين بدور حيوي مزدوج ، يشبه إلى حد كبير الوضع التي تواجهه البنوك التجارية او صناديق الاستثمار ، لذالك تعتبر شركة التامين مؤسسة مالية ضمنية تعمل على تجميع المدخرات والموارد المالية المتأتية من تحصيل أقساط التامين من جمهور المستأمنين ، ثم إعادة استثمارها في مجالات شتى (شراء أوراق مالية كأسهم وسندات ، تقديم قروض) .

وتأتي قدرة شركة التامين في الوفاء بالتزاماتها في تعويض المستأمنين المتضررين في فترة معينة من قدرتها على إتباع سياسات استثمار فعالة ومربحة وتوجيه مدخراتها المالية لأفضل فرص استثمار ممكنة ، ويتجلى ذالك في اختيار محفظة استثمار متنوعة وذات عوائد كبيرة ، اذ تعتبر تلك العوائد مصدرا مهما وأساسيا لتغطية الكوارث الخاصة في الشركات التامين على الحياة حيث يصبح التامين في هذه الحالة اقرب إلى الادخار والاستثمار من كونه تأمينا .

ج– حماية الاقتصاد الوطني :

لشركات التامين دور فعال في إدارة الأخطار الإنتاجية التي تلحق بالمؤسسات الاقتصادية ، فهي بهذا الدور تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني ككل بما في ذالك الحفاظ على الوحدة الإنتاجية من مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها وسائل الإنتاج ، وبالتالي الحفاظ على رؤوس أموال المؤسسات الاقتصادية من خلال العمل على إعادة تشكيلها.

د- تمويل الاقتصاد الوطني :

منذ تجميع أقساط التامين إلى تاريخ استحقاق مبالغ التامين ، وخلال هذه الفترة تقوم شركة التامين باستثمار حصيلة الأقساط المجمعة لديها في شراء الأوراق المالية التي تصدرها منشات الأعمال والحكومة لغرض تمويل أنشطتها .

هـ- التامين وسيلة مساعدة للقضاء على البطالة :

تلعب شركات التامين دور كبير في استيعاب عمالة لا يستهان بها وذالك من خلال ما تسعى إليه في التخفيف من حدة البطالة ، باعتبار أن كل نمو وتوسع في قطاع التامين سيترتب عنه خلق فرص عمل جديدة (ادارين ، خبراء،.....الخ) .

و- التامين وسيلة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب يتجلى ذالك من خلال التوسع في نطاق التغطية الاقتصادية والاجتماعية الإلزامية في فترات الرواج الاقتصادي وذالك من خلال زيادة التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين أثناء التعطل أو المرض أو الإصابة في فترات الكساد .[1]

المطلب الثاني : التامين وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية

أولا : علاقة التامين بالتضخم :

يلعب التامين دورا مهما في الحد من التضخم الذي تسببه زيادة الكتلة النقدية المتداولة وذالك من خلال مساهمته في تحقيق التوازن بين الطلب والعرض ، ففي حالة الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التامينة بالنسبة للتأمينات الإجبارية ، حيث يؤدي ذالك الزيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من التضخم – خاصة في الدول النامية – فهذا الإجراء يساعد على التقليل من الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية لأنه يقلص من حجم الدخل الممكن التصرف فيه عن طريق اقتطاع الأقساط التامين الإجباري.

أما في فترات الكساد يعمل التامين على زيادة التعويضات المستحقة للمؤمن لهم وبالتالي ارتفاع مستوى الإنفاق على السلع وخدمات ، كما أن توفير التامين للموارد المالية واستثمارها في المشاريع المنتجة يزيد من حجم هذه السلع والخدمات المعروضة في السوق والإجراءات السابقة للدولة تساعد على زيادة الطلب الفعال وبالتالي القضاء على الكساد وتتضح هذه الظاهرة بصورة محسوسة في الدول الرأسمالية التي تتعرض لهزات اقتصادية عنيفة نتيجة للدورات الاقتصادية من رواج وكساد .[2]

[1] – بونشادة نوال ، **استراتجيات الأعمال في شركات التامين الجزائرية في ظل انفتاح سوق التامين بالجزائر** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، سطيف ،2006، ص12-13.

[2] – إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

ثانيا: علاقة التامين بميزان المدفوعات

يمثل التامين بندا من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال ، حيث تسجل فيها أقساط إعادة التامين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التامين في الخارج ، وتأثير التامين في ميزان المدفوعات يرتبط أيضا بالعمليات المرتبطة بالاستثمارات المباشرة التي تقوم بها شركات إعادة التامين الوطنية في الخارج أو شركات إعادة التامين الأجنبية في الداخل ، بالإضافة إلى تحويل احتياطي التامين الناتج عن الفروع الشركات الأجنبية في السوق المحلية أو تحويل احتياطي التامين عن فروع الشركات الوطنية في السوق الأجنبي . [1]

ثالثا : علاقة التامين بالدخل الوطني

تظهر أهمية التامين في الاقتصاد من خلال العلاقة بين مبلغ أقساط التامين للفرد الواحد والناتج المحلي الخام أي نسبة أو حصة التامين من الناتج المحلي الخام للدولة آو ما يسمى بمعدل النفاذية ، بصفة عامة تكون الدولة متطورة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التامين في الناتج الداخلي مرتفعة بينما تكون الدولة متخلفة او اقل تقدما عندما تكون حصص التامين في الناتج المحلي الخام لديها منخفضة او غير معتبرة .

بالإضافة إلى ذالك يساهم التامين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة ، تقاس هذه الأخيرة بالفرق بين رقم أعمال قطاع التامين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال سنة معينة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير .

وتحسب القيمة المضافة في مجال التامين كالتالي :

القيمة المضافة = رقم الأعمال الإجمالي – (تسوية المتضررين ، الزيادة في الاحتياطات التقنية ، مشتريات السلع و الخدمات الوسطية)

رقم الأعمال الإجمالي = الأقساط المحصل عليها خلال الدورة (عادة ما تكون سنة) + المنتجات المالية .[2]

---

[1] – زورقي إبراهيم – بدري عبد المجيد – **دور القطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني** ، دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر ، الملتقى الدولي السابع ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، علوم الاقتصادية يومي 3-4 ديسمبر 2012 ، ص 07.

[2] حدباوي أسماء ، **الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات : دراسة السوق الجزائرية** ، رسالة ماجستير ، قسم علوم اقتصادية ، تخصص مالية وبنوك وتامينات ، جامعة مسيلة ، سنة 2012/2011، ص 61.

* **معدل النفاذية** (معدل الاختراق) – مجموع الأقساط المجمعة في القطاع التامين / الناتج المحلي الخامPIB .

المبحث الثالث : الادبيات التطبيقية للتامين والتنمية الاقتصادية

يعد التامين علم متطور شانه في ذالك شان التطور التكنولوجي ، وعلى هذا توصلنا الى بعض الابحاث التي تناولته في مختلف الجوانب .

المطلب الأول : الدراسات السابقة

- **أقاسم** نوال (2001) : دور نشاط التامين في التنمية الاقتصادية – دراسة الحالة قطاع التامين في الجزائر في ظل الاصطلاحات الاقتصادية (1992 -1998) .

تناولت هذه الدراسة الدور الذي يلعبه قطاع التامين في الجزائر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1998 ، حيث تم فيها عرض مفصل لنشاط التامين في الجزائر منذ الاستقلال .

- فلاق صليحة (2010) اثر الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التامين الجزائري :(1990-2008) .

هدفت هذه الدراسة إلى الوصول إلى تشخيص قطاع التامين في الجزائر في ظل الإصلاحات التي شهدتها القطاع بعد صدور الأمر 95-07- واعتمدت هذه الدراسة على تحليل إنتاج قطاع التامين بالاعتماد على إحصائيات المجلس الوطني للتأمينات ومديرية التامين بوزارة المالية الجزائرية وتحليل نتائج استبيان تم توزيعه على شركات التامين ، وتوصلت هذه الدراسة إلى إن الإصلاحات التي شهدها قطاع التامين ساهمت في تنظيم القطاع غير أنها لا تعتبر كافية من اجل ترقية نشاط القطاع والنهوض به .

- حدباوي أسماء (2012) الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات : دراسة السوق الجزائرية .

تطرقت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية قطاع التامين في الجزائر و البحث وراء الأسباب الحقيقة لضعف مساهمة قطاع التامين في الناتج المحلي الإجمالي PIB واعتمدت هذه الدراسة على تحليل نتائج استبيان الموجهة لجانبي الطلب والعرض ، الطلب ممثل في الأفراد والمؤسسات الاقتصادية الطالبة لتامين و العرض الممثل في الشركات التامين ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أهم العراقيل التي تقف أمام النهوض بقطاع التأمينات في الجزائر .

[1] – زورقي إبراهيم – بدري عبد المجيد ، 3-4-ديسمبر 2012 **دور القطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني** ، دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر ، الملتقى الدولي السابع ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، علوم الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة الى تطور السوق التامين الجزائري ومقارنته بالمصر وجاء ذالك بعد التغيرات والاصلاحات التي قامت بها السلطات في هذا المجال ، خاصة بعد صدور القانون 95-07 الرامي الى انفتاح الاقتصادي

للتامين وفتح المجال امام الخواص المحلين والاجانب ،حيث توصل هذا الملتقى ان صناعة التامين في تطور مستمر الا انه لم يصل المستوى العالمي .

المطلب الثاني : مقارنة البحث بالدراسات السابقة

فيما يخص دراستنا مقارنة بالدراسات الاخري فقد تشابهت في بعض النقاط تمثلت في :

ـ اهمية التامين بالنسبة للاقتصاد الوطني

ـ تطور قطاع التامين في ظل التطورات

لكنها تختلف من ناحية الاخري تتمثل في دراسة السوق التامين في الجزائر بعد التغيرات الحاصلة فيه سواء يخص القوانين او المؤسسات التامين الجديدة العاملة في السوق .

كما اضافت دراستنا قيمة لهذا البحث شملت التوجهات الحديثة لقطاع التامين وتطور النشاط التامينفي ظل الازمات التي تواجهها الجزائر من انخفاض في اسعار البترول وتخفيض حجم الواردات وارتفاع في الضرائب والرسوم واقساط التامين على المسؤولية المدنية .

خلاصة الفصل :

يعتبر قطاع التامين من اهم القطاعات الاقتصادية من خلال لعبه دور مهم وأساسي في حماية الافراد والمنشات وتأمينهم من الاخطار التي قد يتعرضون لها وذالك بتقليص الخسارة المحتمل تحققها،هذا من جهة ومن جهة اخرى يساعد في البناء الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية من خلال ما يقدمه من الامان والراحة والطمأنينة للمؤمن له مما يؤدي الى رفع الروح المعنوية وزيادة كفايته الانتاجية ، كما يساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الاقساط المجمعة وتوظيفها في صور عديدة والحفاظ على الثروة المستغلة ، كما يساهم ايضا تدعيم الثقة الائتمانية والتجارية اضافة الى ان له اهمية اقتصادية في مجال المعاملات الدولية والمساهمة في الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة .

لقد بات التامين احد اهم المتطلبات التنمية الاقتصادية بمختلف انواعه مما احدث هذا النظام من قفزة نوعية خاصة في الاقتصاديات الصناعية للعديد من الدول ، والجزائر كغيرها من الدول عرفت توسعا وتطورا في السوق التأميني.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية للتأمين ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الشركة العامة للتأمينات المتوسطة GAM

تمهيد:

شهد سوق التأمين الجزائري اتجاهات حديثة ومتزايدة للقطاع التأمين في ظل الإنفتاح الاقتصادي والتطورات التي تولدت عنها زيادة في المؤسسات سواء عامة أو خاصة .

لذالك فإننا سنتناول في هذا الفصل دور التأمين في التنمية الاقتصادية ، حيث سنتطرق في المبحث الأول اتجاهات الحديثة للتأمين وأهم الشركات الناشطة في السوق ، بالإضافة إلى تقديم الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM أما المبحث الثاني فخصصناه إلى أهم التطورات التي حدثت في السوق التأمين الجزائري من فترة 2016/2005

مع تحليل نشاط الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM.

المبحث الاول :المؤسسة وقطاعها الاقتصادي

في إطار التحولات الاقتصادية التي عرفتها بلادنا في انتقالها من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق وانتهاجها في ذلك مجموعة من التغيرات مست بنية النشاط الاقتصادي ،وتطور نشاطها التأميني وتوجهه الى تقنيات حديثة كصيرفة التامين .

فبعدما كانت الدولة الجزائرية هي المسيرة للاقتصاد والمتحكمة والمالكة لكل الشركات العاملة في السوق قامت بفتح المجال أمام الخواص بما في ذلك قطاع التأمين ، وتعد الشركة العامة للتأمينات المتوسطية أحدى محصلات هذا التوجه المعلن من طرف الدولـة.

المطلب الأول: تطور سوق التأمين في الجزائر

يشهد التأمين تطويرا في الكفاءات المهنية والتكوين في هذا القطاع وربطه بقطاع البنوك عن طريق صيرفة التأمين بالإضافة الى تعدد الشركات المنتجة لمختلف أنشطة وفروع التأمين في سوق الجزائرية .

أولا : التوجهات الحديثة للتأمين بالجزائر:

أ – الاندماجات في صناعة التأمين : Consolidation In The Industry Insu rance

شهدت الجزائر في فترة التسعينات اتحادات كبيرة في صناعة الخدمات المالية ، فيقصد بالتوحيد والاندماج او الامتلاك ، يمكن تصنيف هذه الاتحادات في :

ـ **اندماجات وامتلاك شركات التأمين** Insu rance Company Mergers And Aquisitions كما حدث في التسعينات مما كان له اثر على مديري الخطر ، واحتلال السوق المتكونة من منظمات تأمين كبيرة ، قليلة ، ومستقلة كنتيجة الاتحادات .

ـ **اندماج وامتلاك شركات سمسرة التأمين:** Insurance Brokerage Mergers And Aquisitions

والتى لها تأثيرات عميقة على مديري الخطر ، فسماسرة التامين هما وسطاء يمثلون مشتري التامين أو المؤمن له ، حيث يكون هناك اتصال بين السماسرة التامين ومديري الخطر للحصول على اسعار التنافسية للتغطية التأمنية . فاتحاد السماسرة يؤدي الى تخفيض الفرص امام المؤمن او شركات التامين بسبب انخفاض المنافسة ناتجة على اندماج او اتحاد السماسرة .

لم تقتصر الاتحادات على الشركات التامين والسماسرة العاملين في هذا المجال بل انتقلت الى المؤسسات العاملة في ميادين اخرى وهو مايسمى باتحادات الصناعات المتقابلة :Cross –Industry Consolidation

ب – صيرفة التامين والاتفاقيات المبرمة بين الشركات التامين وبنوك الجزائرية

نظرا للاهتمام الكبير من طرف الشركات التامين والبنوك الجزائرية لصيرفة التامين تم ابرام عدة اتفقيات جسدت فيما يلي :

1/ الاتفقيات المبرمة : حيث شهدت بعض الاتفاقيات التى كانت نوعا ما ناجحة وتتمثل في

1/1 الشركة الوطنية للتأمينات والبنك الوطني للتوفير والاحتياط : SAA / CNEP BANQUE

ـ التامين في اطار صندوق الضمان : قام صندوق التوفير والاحتياط سنة 1998 بإ نشاء صندوق الضمان المرتبط اداريا بمديرية تحصيل الحقوق الذي يضمن تحصيل القروض في حالة الوفاة المدين ، والية عمل صندوق تقتضي ،ان المقترض يدفع مبلغا جزافيا يقدر 3600دج مهما يكن مبلغ القرض وبذالك يضمن دفع المبلغ الجزافي المحدد من الصندوق كما ابرمت اتفاقية بين SAA / CNEP تهدف الى تامين عملاء البنك الذين تحصلوا على القروض في حالة الوفاة او العجز التام ، حيث يقوم البنك باكتتاب العقود التامينية لصالح طالبي القرض في شبابيكه البنكية مقابل عمولات عن كل قسط تأميني يكتتب كما يمكن للبنك ان يشارك في نتيجة الاستغلال الخاصة بالمنتج وفقا لنظام محدد مسبقا .

2/1 الشركة الوطنية للتأمينات وبنك بدر : SAA/ BADR BANQUE

عرفت وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية " بدر " بداية شهر جويلية 2009 تسويق خدمات التامين التي تقدمها **SAA** بموجب اتفاق وقع بين طرفين وهذا راجع الى قانون المؤرخ في ماي 2007 متضمن تسويق منتجات التامين من طرف البنوك والمؤسسات المصرفية ، تعتبر هذه اتفاقية اول شراكة من نوعها يوقعها **BADR**

3/1 القرض الشعبي الجزائري والشركة الجزائرية لتامين واعادة التامين:CAAR /CPA

باشر كل من CPA وCAAR يوم الاربعاء اول جويلية 2009 عملية توزيع منتجات التامين طبقا لاتفاقية الموقع عليها في ماي 2009 بين المؤسستين الماليتين وتجسيد الشروع في العملية التي تشمل مختلف المخاطر المتعلقة

بالسكن وتامين مؤقت الوفاة والتامين القروض .[1]

ثانيا : الشركات الموجودة في السوق التأمين الجزائري

عرف السوق التأميني الجزائري عدة شركات ومؤسسات خاصة بعد صدور قانون 6/4 المعدل للأمر 95/07 الذي نص على الانفتاح الاقتصادي وتحرير قطاع التأمين نذكر منها :

1- **المؤسسات العمومية** : من المؤسسات الناشطة في قطاع التأمين بالجزائر نجد :

1-1 – الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR): أنشأت هذه الشركة في 08 جوان 1963 بموجب القانون197 /63 برأس مال27 مليار دينار تهدف الى سد الفراغ الذي تركته الشركات الاجنبية بعد مغادرة الجزائر كانت قبل سنة 1988مختصة في تامين الاخطار الصناعية الكبرى وبعد ذالك وطبقا لقوانين والتي اقرت استقلالية المؤسسات اصبحت تمارس كل انواع التامين [2].

1-2 – الشركة الجزائرية للتامين (SAA) : تأسست في 12سبتمبر 1963 برأس مال 3.1مليار دينار مختلطة 61% جزائرية و39% مصرية تمارس كل فروع التامين [3].

1-3- الشركة الجزائرية للتامين الشامل(CAAT) : نشأت في 1985 برأس مال 1.5مليار دينار اهتمت في البداية بالاخطار المرتبطة بالنقل وذالك طبقا لمبدأ التخصص واحتكار الدولة لقطاع التامين في تلك الفترة ، وعند إلغاء التخصص في اطار الاصلاحات الاقتصادية اصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية تمارس مختلف فروع التامين

1-4- شركة تأمين المحروقات CASH : تخصصت بالقيام بتأمين المحروقات، رأسمالها **1.8** مليار دينار[4].

1-5- شركةTaamine Life Algerie(TALA) : تأسست في 11 أفريل 2011 تختص في التأمينات على الأشخاص من طرف **شركة** CAAT[5]

---

[1]- حمول طارق – بوشناقة احمد ، **صيرفة التامين كتوجه حديث في قطاع التامين . اشارة حالة الجزائر** ، مجلة حوليات ، جامعة بشار ، العدد 09 سنة 2011.

[2]- من الموقع الالكتروني لشركة CAAR، تاريخ الاطلاع 2017/03/07 http://www.caar.dz/index.php

[3]- من الموقع الالكتروني لشركة SAA، تاريخ الاطلاع 2017/03/07 http://www.saa.dz/home /presentation-de-la societe.html

[4]- زروقي ابراهيم وبدري عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ،ص 08 .

[5] – من الموقع الالكتروني لشركة TALA، تاريخ الاطلاع 2017/03/07 .http://www.taal-assurances.dz

1-6- شركة CAARAMA للتأمينات :تأسست في 09 مارس 2011 تختص في التأمينات على الأشخاص من طرف شركة CAAR [1].

2- الشركة المتخصصة في إعادة التأمين (CCR) : أنشأت سنة 1975 برأسمال 2 مليار دينار تتخصص في إعادة التأمين

3- شركات التأمين العمومية المتخصصة : هناك بعض المؤسسات تأسست بعد منتصف التسعينات نتيجة الاصلاحات التي مست اقتصاد السوق تمثلت في [2]:

3-1- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (CAGEX): رأسمالها 450 مليون دج تتخصص لضمان العمليات الموجهة للتصدير تأسست عام1996 .

3-2- شركة ضمان القرض العقاري(SGCI) : رأسمالها مليار دج **تتخصص** في لتقديم ضمانات القروض العقارية تأسست عام 1997.

3-3- **الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار(AGCI)** : رأسمالها 2 مليار دج تتخصص لممارسة عماليات التامين المرتبطة بمنح قروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تأسست عام 1998.

4- شركات التأمين الخاصة : كما هناك شركات خاصة تنشط في مجال قطاع التأمينات في السوق الجزائري نجد فيها [3]:

4-**1 شركة ترست الجزائر(Trust Algerie)** : تعتبر من أكبر شركات التأمين الخاصة وقد تأسست في 25 أكتوبر 1997 ، يقدر رأسمالها 30 مليون دولار أمريكي وهي شركة بحرية قطرية

4-2- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR) : رأسمالها 450 مليون دينار ، تأسست في 15 فيفري 1997 تقوم بمختلف أنواع التأمين .

4-3- الجزائرية للتأمينات (2A) : انشأت في 5 أوت 1998 برأس مال 500 مليون دينار تختص في التامين وإعادة التأمين .

[1]- من الموقع الالكتروني لشركة Caarama، تاريخ الاطلاع 2017/03/07 http://www.caarama assurances. Com .dz.

[2]- زروقي ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ،ص 09.

[3] - من الموقع الالكتروني للمجلس الوطني للتأمينات ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/15

4-4- شركة سلامة للتأمينات الجزائر (SALAMA) : ظهرت هذه الشركة بموجب اتفاق بين مجموعة من المشاركين وقد تأسست في 26 مارس سنة2000 ورأسمالها يقدر ب 2 مليار دينار جزائري تساهم فيه كل من تونس والسعودية بنسبة % 60 أما الجزائر فبنسبة 4%، وهي فرع من المجموعة الدولية العربية الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين.

4-5- الشركة العامة للتأمينات المتوسطية (GAM) : تأسست عام 2001 براس مال 500 مليون دينار تخصص في جميع فروع التامين .

4-6- شركة أليانس (ALLIANCE) : أنشأت في 30 جويلية 2005 برأسمال مبدئي قدر ب 500 مليون دينار جزائري، وهي مختصة في التأمينات العامة .

4-7- شركة مصير للحياة (MACIR Vie): تأسست في 11 أوت 2011 نتيجة لانقسام شركة CIAR براس مال يقدر بمليار دج

4-8- شركة كارديف الجزائر(CARDIF EL Djazair) : تأسست في 11أكتوبر2006 متخصصة في التأمين على الأشخاص

4-9- شركة AXA الجزائر للتأمين على الأخطار نشأت في جويلية 2011 هي فرع من الشركة العالمية **AXA** رأسمالها **2** مليار دج وهي تؤمن على الحياة

4-10- شركة SAPS : أول شركة التأمين على الأشخاص في الجزائر ، بمساهمة كل من مجموعة Macif الفرنسية ، شركة SAA، بنك التنمية المحلية ، رأس مالها 2 مليار دج

5- التعاضديات والتعاونيات :تتمثل في [1] :

5-1 الشركات التامين التبادلي : كانت موجودة منذ سنة 1964 ومازالت لحد الان ، ضمنت الصندوق المركزي لإعادة التامين التبادلي الفلاحي CCRMA : والذي انشىء بموجب قرار منح الاعتماد المؤرخ في 28 أفريل 1964 ،

ـ **التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC** : اعتمدت في 1966 بصدور امر احتكار الدولة لعمليات التامين 1992 سمح لها ان تؤمن على السيارات والتامين الشامل للسكن .

[1] -عقبة ريمي ، **نمذجة قياسية لتسعيرة تامين السيارات** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الكمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2009/2008، ص 59.

ـ **التعاضدي Le Mutualiste** : اعتمدت في 2012 ، تفرعت من الصندوق الوطني التعاضدي الفلاحي [1].

5-2 **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA:** ذات طابع تعاوني وهي شركة مدنية للأشخاص براس مال متغير ، يؤمن على اخطار البرد ، الحريق .....الخ

5-3 الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية :انشأ بموجب القانون رقم 11-83 المؤرخ في 02 جولية 1983 ونميز بين نوعين CNAS و CASNOS يقوم بتامين المخاطر الانسانية (المرض ،الولادة ، الوفاة) ومخاطر المتعلقة بالمهنة (حوادث المرور ، الامراض المهنية) .

5-4- الصندوق الوطني للتقاعد (CNR) : تأسس بموجب القانون 83-12 المؤرخ في 26 ماي 1983 يمنح للأجير معاش تقاعدي في سن معين وبشروط معينة .

5-5 الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC: تم انشاؤه طبقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 [2]

المطلب الثاني : ماهية الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM

أولا : مفهوم الشركة GAM:

نصت المادة الاولى : عملا بأحكام الامر رقم 95- 07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمرسوم التنفيذي رقم 96-267 المؤرخ في 03 أوت 1996 يتم اعتماد شركة (العامة للتأمينات المتوسطية) باختصار"**GAM**"

تعد العامة للتأمينات المتوسطية من الشركات المكونة لمجمع حاجي وهي شركة ذات أسهم حيث يقدر رأس مالها الإجتماعي بـ: 500 مليون دينار جزائري ، ويمثل مساهميها في مجموعة من الشركاء الذين يعملون في أنشطة مختلفة.

وقد جاءت نشأتها بعد صدور القرار المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق لـ: 08 /07 2001مـ

جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات والمرسوم التنفيذي 96-267 المؤرخ في 18 ربيع الأول 1417 هـ الموافق لـ:03 أوت 1996 مـ ، الذي يحدد شروط وطرق منح الإعتماد لشركات التأمين

و/أو إعادة التأمين ، وبمقتضى المرسوم التنفيذي 95-338 المؤرخ في 06 جمادى الثانية 1416 هـ

[1] - GUIDE ASSURANCES EN ALGERIE 2015 Publication editee par KPMG SPA p23

[2] - من الموقع الالكتروني لشركة CCR، تاريخ الاطلاع 2017/3/5 http://cnma..dz/index.php

الموافق لـ 30 أكتوبر 1995 مـ المتعلق بإعداد قائمة عملية التأمين وحصصها ، ونباء على الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان 1415 هـ الموافق لـ: 25 جانفي 1995 مـ المتعلق بقانون التأمينات [1].

ـ تعريف وكالة خميس مليانة لشركة GAM(محل دراسة ميدانية) :

تقوم هذه الوكالة بممارسة مختلف عمليات واصناف التامين انشات عام 2003 مقرها بحي السلام –خميس مليانة ، تهدف الى حماية الفرد والاسرته من مختلف الاضرار التي يتعرض لها بتامين عليها مقابل قسط يدفعه المؤمن وعند تحقق الخطر مؤمن ضدة يتحصل على تعويض ، يكمن هيكلها في :

ـ **المديرة :** التي تقوم بالاشراف على السير في الشركة ومراعاة عملية التامين ومتباعتها

ـ **مساعد تجاري اول وثاني :** مهمتهم استقبال الزبائن لمعرفة مختلف حاجاتهم ونوع الخطر المؤمن ضده .

ثانيا : أهداف الشركة ومبادئ نشاطها:

1- اهداف الشركة : تعمل الشركة على توسيع مجالها وتحسين الخدمات للزبون وهذا عن طريق تقديم مختلف المعلومات

سواء حول نوعية المنتج أو تقديم نصائح حول تنبؤات المخاطر، زيادة على هذا تهدف الشركة إلى تدعيم الثقة بين المؤمن والزبون وأيضا تحسين وظائف التأمين مع بيان أهميتها الإقتصادية بالإضافة إلى هذه الأهداف

تسعى الشركة بعملية إعادة التأمين. إلى تأمين أخطار جديدة مثل التأمين على الأشخاص وتأمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا القيام بعملية إعادة التأمين.

تنشط العامة للتأمينات المتوسطية في ميادين مختلفة منها :

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- مؤسسات صناعة كبيرة .

3 - التجار الحرفيين.

4- وظائف النقل المتعددة.

5- قطاع الصحة.

[1] القرار رقم 01- 04 الخاص باعتماد الشركة GAM الصادر في 8/جويلية 2001 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 36.

6- الأعمال الحرة.

7- الإدارة والمحلات .

8- الفلاحين.

9- قطاع الصيد.

10- الجمعيات الرياضية والرياضيين.

11 - الأشغال العمومية ، الإعمار والإسكان.

12- الوظائف البنكية والمالية.

13 - الأشخاص والأشغال.

14 - المؤسسات التربوية [1]

2 - أنواع الخدمات المقدمة من طرف الشركة

تتمثل الخدمات المقدمة من طرف العامة للتأمينات المتوسطية في ما يلـي :

1-1 التأمنيات على السيارات .

1-2 التأمينات من الحريق والعناصر الطبيعية.

1-3 التأمينات في مجال البناء .

1-4 التأمينات من المسؤولية المدنية العامة.

1-5 التأمينات من الأضرار الأخرى اللاحقة بالأملاك.

-6 التأمينات من الخسائر المادية المختلفة.

2-1 التأمينات من البرد.

2-2 التأمين من هلاك الحيوان.

[1] - من اعداد الطالبة انطلاقا من الوكالة العامة للتامينات المتوسطية .

2-3 التأمينات الزراعية الأخرى.

1-3 تأمين النقل البري.

2-3 تأمينات النقل عبر السكك الحديدية.

3-3 تأمينات النقل الجوي.

4-3 تأمينات النقل البحري.

1-4 التأمينات في حالة الحياة ، في حالة الوفاة والتأمين المزدوج.

2-4 التأمين من الحوادث الجسمانية.

3-4 التأمين الجماعي.

4-4 التأمين التراكمي.

5-4 تأمين المساعدة.

6-4 تأمينات الأشخاص الأخرى.

1-5 تأمين القرض.

2-5 تأمين الكفالة.

6- إعادة التأمين.[1]

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة. GAM

يتمثل الهيكل التنظيمي للشركة GAMفي الشكل التالي: (الشكل رقم 01)

[1] – القرار رقم 01- 04 الخاص باعتماد الشركة GAM الصادر في 8/جويلية 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36.

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيم لشركة GA M .

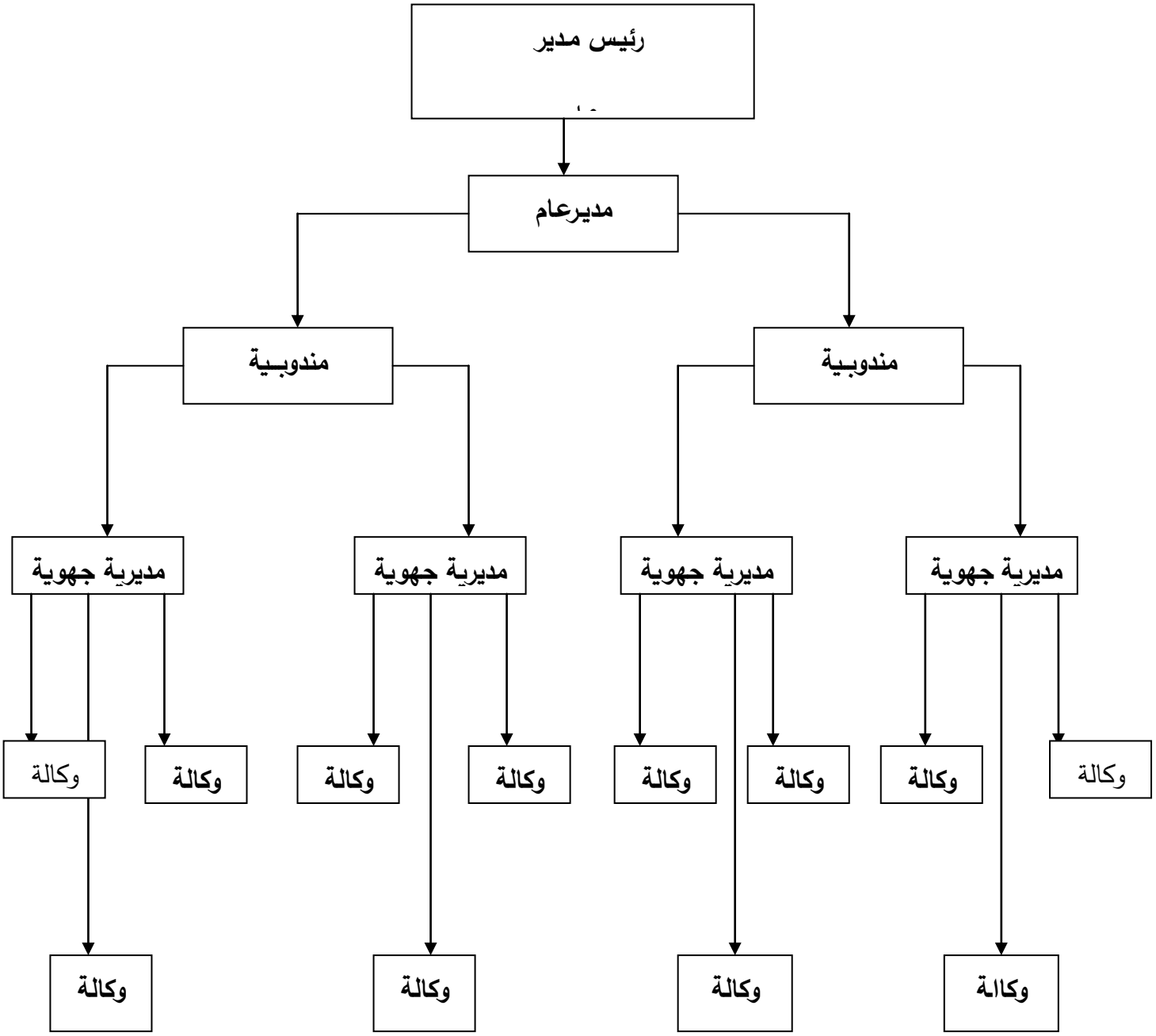

المصـدر: من إعداد الطالبة إنطلاقا من معطيات الوكالة العامة للتأمينات المتوسطية.

المبحث الثاني : تطور الصناعة التأمينية في السوق الجزائرية

شهدت الصناعة التأمينية تطورا ملحوظا خلال الاونة الاخيرة وتطورات واسعة في هذا المجال في ظل الاصلاحات والتغيرات التي عرفتها العالم والجزائر خاصة .

المطلب الاول : تطور نشاط التامين في الجزائر

بعد اصدار قانون 6/4 المعدل للأمر 07 /95/ الذي ينص على تحرير قطاع التامين والانفتاح الاقتصادي ، تطور رقم اعمال قطاع التأميني وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب بالإضافة الى نسبة اقساط التامين من الناتج الداخلي الخام PIB.

الجدول (01) : تطور رقم اعمال ومعدل نمو سوق التامين الجزائري خلال فترة 2005-2016 .

الوحدة : بالمليار دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رقم اعمال	41	46	53	68	77	81
معدل النمو%	15.7	12.04	15.82	26.26	14.21	4.38
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
رقم اعمال	87	100	115	128	130	134
معدل النمو%	7.7	14.7	14.8	9	6	2

المصدر : Notes statistiques le Marche Algerien Des Assurances en 2016.

ان الجزائر تحتل المركز السادس (06) على الصعيد الافريقي من حيث رقم الاعمال التامين بعد كل من جنوب افريقيا والمغرب ومصر مضيفا ان افريقيا سجلت رقم اعمال في حدود 70 مليار دولار خاص بالتأمينات كافة نسبة الجزائر 2% اما على الصعيد العالمي حيث سجلت رقم الاعمال 4778 مليار دولار وقد بلغت نسبة الجزائر 0.03 لتحتل المركز 64 عالميا [1].

نلاحظ من خلال جدول رقم 1 ان رقم الاعمال في مجال التامين في تطور مستمر خاصة بعد اصدار قانون 6/4 المعدل للأمر 95/07/ الذي ادخل مجموعة من اصلاحات تهدف الى تحرير قطاع التامين بشكل حر ، لكن في الاونة الاخيرة تشهد نموا متباطئا وذالك راجع لظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر في ظل تراجع اسعار البترول وتراجع واردات بالإضافة الى قانون مالية 2016 التي رفعت نسبة الضرائب والرسوم .

[1]– من الموقع الاكتروني http:// www .Massa,com /dz/

جدول رقم (02) : نسبة اقساط التامين من ناتج المحلي الخام بين 2005-2016.

الوحدة : مليار دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج الداخلي الاجمالي	7499	8460	9306	11045	10034	12049
النسبة	%0.56	%0.55	%0.58	%0.62	%0.77	%0.67
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج الداخلي الإجمالي	14519	15843	16644	17205	17230	16692
النسبة	%0.6	%0.63	%0.69	%0.73	%0.74	%0.70

المصدر : Notes statistiques le Marche Algerien Des Assurances en 2016.

نلاحظ من الجدول(2) ان اقساط التامين تمثل نسبة ظئيلة من ناتج الداخلي الخام لكنها في تطور محسوس وهذا راجع الى تقلص حجم الواردات على غرار السيارات التي تمثل حصة كبيرة من السوق التاميين .

الجدول رقم (03) : نصيب الفرد من اقساط التامين في الجزائر خلال فترة 2005-2016.

الوحدة : دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نصيب الفرد	1266	1389	1580	1957	2203	2253
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نصيب الفرد	2378	2672	3006	3208	3319	3429

المصدر:Notes statistiques le Marche Algerien Des Assurances en 2016

من الجدول نلاحظ ان هناك تحسن طفيف في نصيب الفرد من اقساط التامين المدفوعة وهذا راجع تطور الوعي التأميني واستيعاب المواطن الجزائر اهمية التأمين ففي السابق كان يراه مجرد نفقة وربا .

الشكل رقم (02): انتاج التامين الاجمالي ونصيب الفرد من اقساط التامين في الجزائر خلال فترة 2005-2016

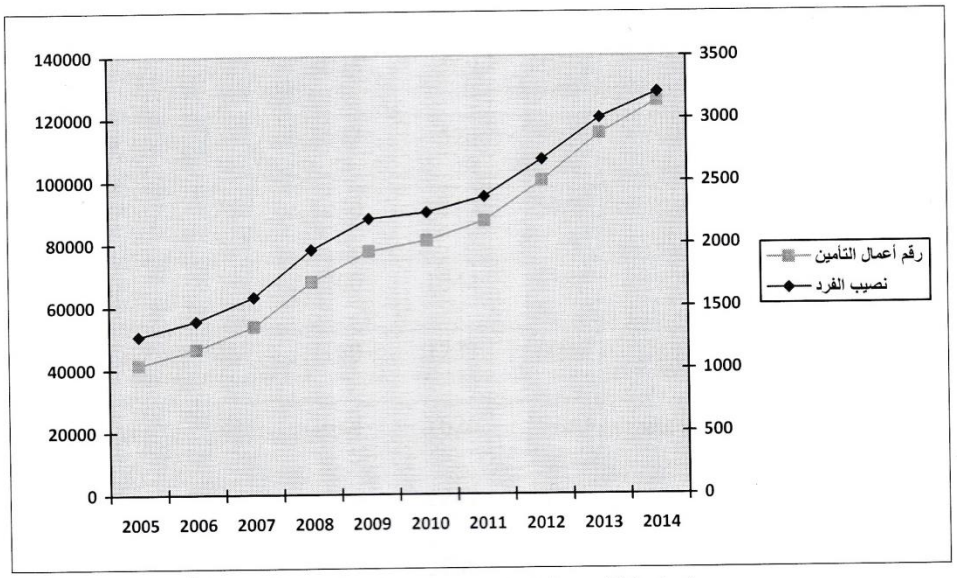

من خلال المنحنى نلاحظ ان رقم الاعمال في تزايد مستمر الى غاية سنة 2015يشهد نموا محسوسا في سنة 2016 راجعا للازمة الاقتصادية وقانون المالي لنفس السنة ، كما نرى تزايد في نصيب الفرد من اقساط التامين ومنه العلاقة بينه وبين رقم الاعمال علاقة طردية حيث كلما زاد انتاج التامين الاجمالي زاد نصيب الفرد وعكس الصحيح .

الجدول رقم (04) : تطور رقم الاعمال التامين في الجزائر حسب الفروع خلال الفترة 2005-2016

الوحدة : مليون دج

الفروع / السنوات	تامين السيارات	تامين حرائق والاخطار متنوعة	تامين النقل	تامين الفلاحي	التامين على الاشخاص	التامين على القرض	المجموع
2005	18873	14829	4366	738	2602	240	41504
2006	21082	16990	4595	569	3045	322	46504
2007	24540	19403	5122	520	3647	723	53861
2008	29566	26641	5761	717	5430	895	68009
2009	35337	28533	6185	1044	5760	820	77678

81082	422	7180	1237	6093	26507	39645	2010
87329	489	7044	1626	5780	28909	43552	2011
100182	582	7499	2247	5333	32055	52466	2012
115107	573	8619	2786	5436	36470	60922	2013
125472	1017	8976	3269	6497	41834	63879	2014
126886	1189	9184	3641	5522	41329	66021	2015
127513	1462	9897	3267	6981	42508	63398	2016

المصدر: Notes statistiques le Marche Algerien Des Assurances en 2016

من خلال جدول رقم 04 نلاحظ ان فرع السيارات يحتل الصدارة رغم تراجعه في سنتي الاخيرتين بسبب تراجع الواردات السيارات التي اصبحت تخضع لنظام الرخص .

كما يشهد فرع التأمين الحرائق والاخطار المتنوعة تزايدا ونموا في رقم اعمالها بفضل التوقع على عدة عقود هامة لاسيما في ايطار المشاريع والاستثمارات التي بادرت بها السلطات العمومية.

اما في مجال النقل نرى انه بلغ مبلغ 6497 عام 2014 لكنه انخفض في سنة 2015 وهذا راجع الى انخفاض ضمان النقل البحري والجوي لكنه عرف زيادة في سنة 2016 مقارنة سنة 2015 التى شهدت انخفاض في سنة 2014

أما التأمين الفلاحي شهد زيادة في سنة 2015 لكنه في 2016 تراجعت لتصل 3265 مليون دينار ، فيما يخص التأمين على الاشخاص شهد نموا ملحوظا مقارنة بسنوات اخرى ، بينما شهدت التأمين على القروض تطورا محسوسا ان لم حسننا وذالك بفضل قروض الصادرات وقروض عقارية .

الشكل رقم (03) : تطور رقم الاعمال التامين حسب الفروع في الجزائر خلال الفترة 2005-2016.

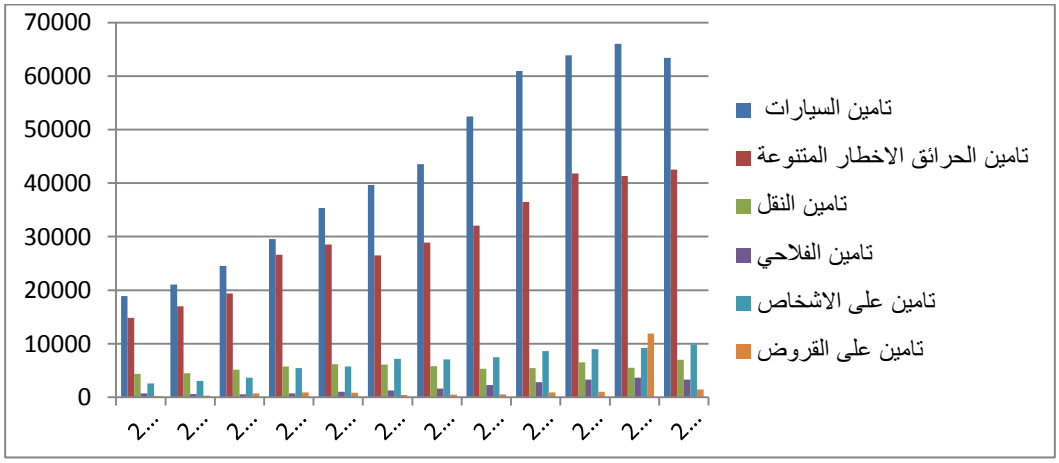

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات المجلس الوطني للتامينات .

من خلال الشكل نلاحظ ان سوق التأمين في الجزائر عرف احتكار من طرف فرع التأمين على السيارات، و يبرر ذلك بزيادة حصص التأمين على السيارات والمركبات، باعتباره تأمين إجباري، ثم تليها تامين على الحرائق والاخطار المتنوعة ، اما باقي التامينات فهي تشهد نموا محسوسا.

الجدول رقم (05) : معدل نمو رقم الاعمال التامين في الجزائر حسب الفروع خلال فترة 2005-2016.

الفروع / السنوات	تامين السيارات	تامين حرائق والاخطار متنوعة	تامين النقل	تامين الفلاحي	التامين على الاشخاص	التامين على القرض
2005	%25.63	%21.66	%10.97	%2.26-	- %21.17	%20.99
2006	%21.63	%13.54	%11.23	%13.7-	%25.03	%19.46-
2007	%16.4	%14.2	%13.94	%8.61-	%19.77	%124.53
2008	%20.48	%37.3	%12.47	%37.88	%48.88	%23.78
2009	%19.51	%7.1	%7.35	%45.6	%2.43	%8.37-
2010	%12.19	%7.1-	%1.12-	%18.48	%24.65	%48.53-
2011	%9.85	%9.09	%5.04-	%31.44	%1.9-	%15.87
2012	%20.46	%10.88	%7.74-	%38.19	%6.45	%19.01
2013	%16.11	%13.77	%1.93	%23.98	%14.93	%50
2014	%4.85	%14.70	%19.51	%17.33	%14.14	%16.49
2015	%0.2	%50-	%15-	%11.4	%14.54	%17.3
2016	%2	%1.3	%21.3	%10.3-	%15	%23.9

المصدر: Notes statistiques le Marche Algerien Des Assurances en 2016

من خلال هذا جدول يمكن القول ان كل الفروع عرفت ارتفاعا في رقم اعمالها وان اهم ارتفاعا فقد سجل في سنة 2007خاص بتامين على القروض .

اما في سنة 2016 عرفت تباطىء في نمو رقم الاعمال فرع السيارات اما بنسبة تامين الحرائق والاخطار متنوعة سجلت ارتفاعا ب1.3%مقارنة بسنة السابقة اما فرع النقل سجلت نمو ب21.3% ليصل مبلغ 6.9مليار دينار فيما يخص التأمينات الفلاحة تراجعت ب10.3%ليصل مبلغ 3.37 مليار

الجدول رقم(**06**): **هيكل سوق التأمين حسب الفرع للفترة الممتدة 2008-2016.**

الوحدة : مليون دج

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التامين على اضرار	66540	75610	79830	73209	92057	102246	113860	118724	119945
التامين على اشخاص	4684	5789	7179	6685	6696	7148	7926	8950	9789

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع المجلس الوطني للتأمين (http://www.cna.dz).

الشكل رقم (04) : هيكل السوق التامين حسب الفروع سنة2005-2016

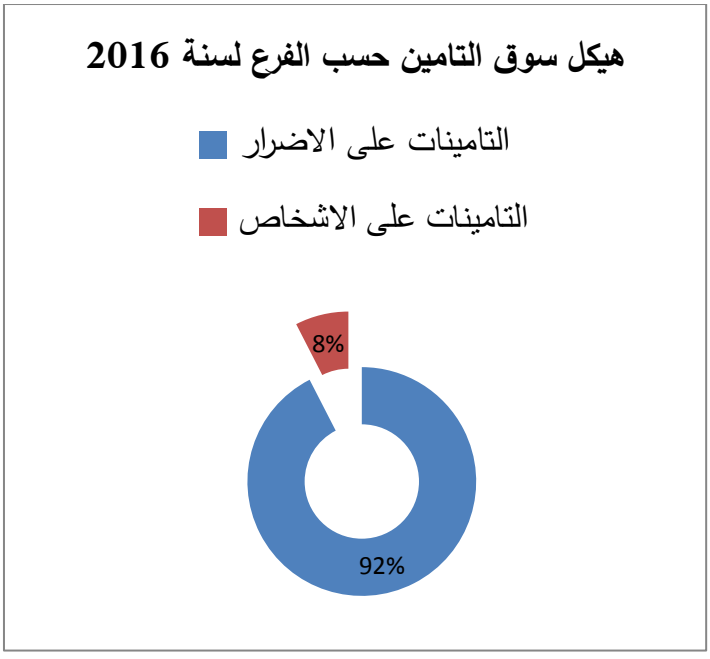

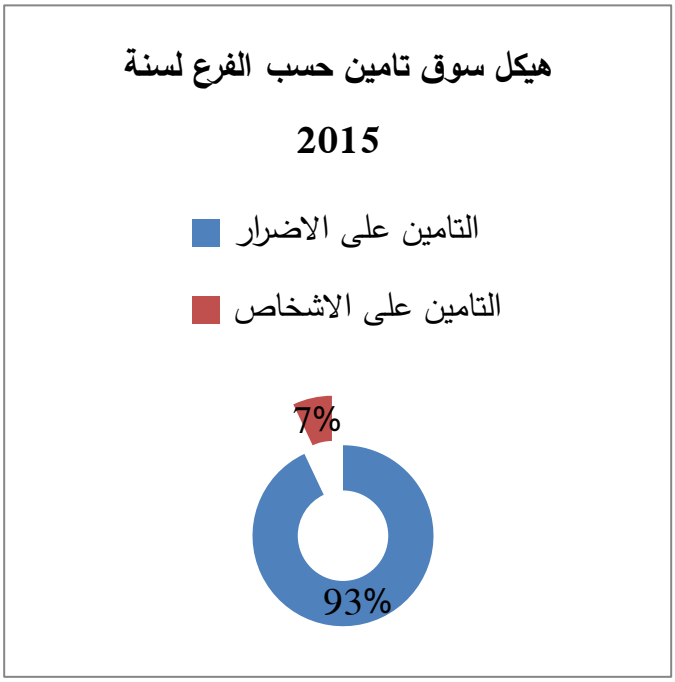

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع المجلس الوطني للتأمين (http://www.cna.dz)

من خلال الرسم البياني المخطط أعلاه يتبن أن فرع التأمين على الخسائر يحتكر السوق بمنتوجاته التأمينية،(التأمين على المركبات، التأمين على الحرائق، الأخطار المختلفة، التأمين على نقل البضائع، التأمين الفلاحي، التأمين على ضمان القروض) وذالك لعدة اسباب:

ـ معظم أقساط التأمين لفرع الخسائر مصدرها التأمين على السيارات و المركبات، و من المعلوم أن التأمين على المركبات إجباري على مالك المركبة، بالإضافة لارتفاع قياسي لحظيرة السيارات في الجزائر خصوصا في السنوات الاخيرة

ـ اهتمام الأشخاص بالتأمين على الخسائر المحتملة على البضائع و نقلها، الأخطار المحيطة بالمحاصيل الزراعية (كوارث طبيعية) كلها عوامل ساعدت على ارتفاع أقساط التأمين على الخسائر

– أما ضعف حصة فرع التأمين على الأشخاص(امراض ، وفاة ، تقاعد) فيعود إلى غياب ثقافة التأمين على الحياة،باستثناء التأمين الإجباري المقتطع من الرواتب و الأجور

وفي الاونة الاخيرة عرف تحسناً ملحوظاً بسبب عدة إصلاحات منها عملية الفصل بين التأمينات على الأضرار والتأمين على الأشخاص حيث تم تكوين شركات متخصصة بهذا النوع من المنتجات .

الشكل رقم (05) : حصة كل فرع من الانتاج الاجمالي للتامين في سنة 2016

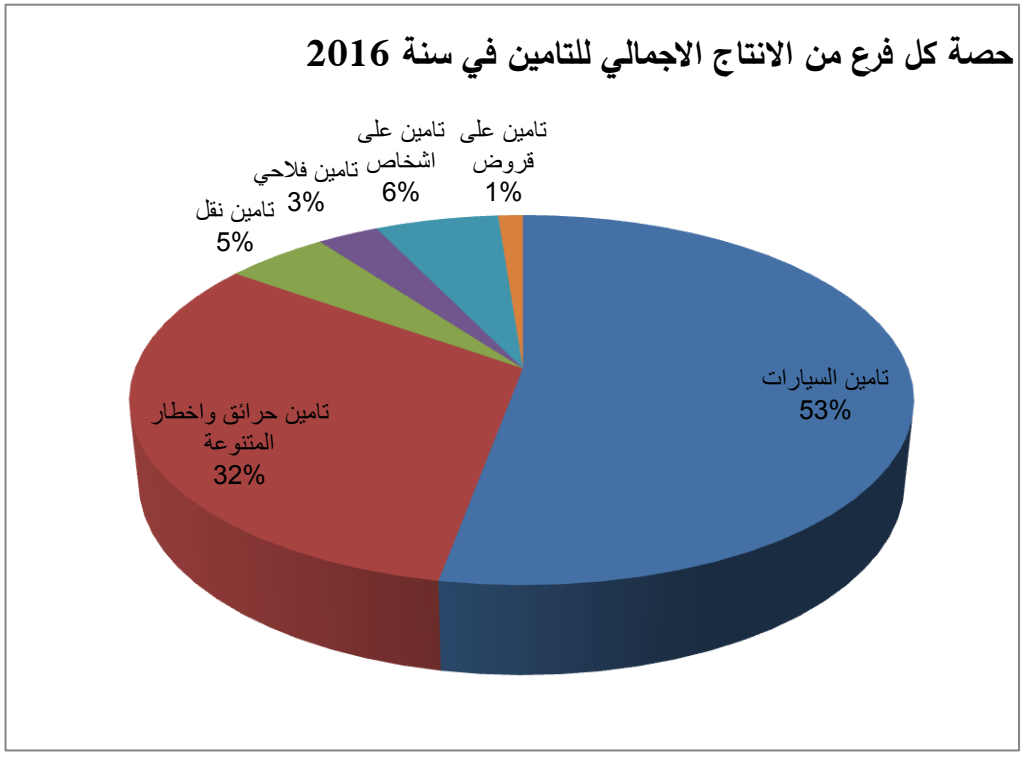

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مدونة المجلس الوطني للتأمين

سيطر فرع التأمين السيارات على مجموع نشاطات التأمين حيث عرف سوق التأمين في الجزائر احتكار من طرف فرع التأمين على السيارات، و يبرر ذلك باعتباره تأمين إجباري والذي يمثل 53 %من السوق تتبعها التامين على الحرائق والاخطار المتنوعة بنسبة 32%ونرى ان التامين على القروض تحتل المرتبة الاخيرة بنسبة 1% .

الجدول رقم (07) : معدل الكثافة وعدل التغلغل للتامين في فترة 2005-2016

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم رقم اعمال (بالاف دج)	41504612	46504812	53861124	68009147	77678457	81082761
عددالسكان(الاف)	32960	33205	34194	34451	34944	35912
معدل الكثافة(دج/الفرد)	1259.3	1400.5	1575.2	1974.08	2222.9	2257.8
معدل التغلغل %	0.554	0.547	0.570	0.618	0.77	0.675
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم رقم اعمال (بالاف دج)	87329451	100182410	115170412	128231410	130478123	134147821
عدد السكان (بالاف)	36744	37943	38366	39251	40742	41825
معدل الكثافة (دج/الفرد)	2376.6	2640.3	3001.8	3266.9	3202.5	3207.3
معدل التغلغل%	0.6	0.540	0.692	0.744	0.756	0.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مدونة المجلس الوطني للتأمين

أ- **معدل التغلغل (Taux de pénétration):** يعرف بأنه حصة قطاع التأمين من حجم النمو الاقتصادي " PIB*" وعليه فإن هذا المؤشر يستخدم لتحليل مدى مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي، وهو مؤشر لقياس مدى اختراق الأصول المالية للنمو الاقتصادي و أهميته تفوق أهمية معدل الكثافة. **معدل التغلغل = حجم رقم الأعمال لقطاع التأمين ككل / الناتج الداخلي الخام**

ب - **معدل *الكثافة* (*Taux de* Densité):** وهو مؤشر يعطي فكرة حول قسط التأمين للفرد الواحد، ويتم الحصول عليه بالطريقة التالية:

معدل الكثافة = مجموع المصاريف المتعلقة بالتأمين للمؤمنين / عدد السكان

يسمح معدل الكثافة بالتثمين عبر الزمن فيما يتعلق بتطور استهلاك الخدمات التأمينية على المجتمع ككل، وهو مؤشر يستخدم للمقارنة بين البلدان كما يتيح معرفة الكتلة من المجتمع النشطة والمؤمنة بمقارنتها بعضها ببعض ومعرفة أنواع المنتجات التأمينية التي تم الاكتتاب فيها من خلال حجم الأقساط المصدرة.[1]

من الجدول نلاحظ عرف سوق التأمين في الجزائر تطورا كبيرا من حيث حجم السوق و من حيث نوعية الخدمات التأمينية التي يعرضها، إذ سجل معدل التغلغل نموا متزايد ا وصل تقريبا الى الواحد وبأرقام مضاعفة مقارنة بالسنوات السابقة تبشر بنتائج ايجابية لمستقبل الصناعة التامين في الاقتصاد الوطني.

كما نلاحظ ان معدل الكثافة في تطور ملحوظ وهذا معناه ارتفاع قسط التأمين للفرد الواحد. أي ان المواطن بدأ باستيعاب اهمية التأمين .

المطلب الثاني : الانتاج في الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM

تحتل الشركات العمومية للتامين الصدارة من حيث رقم الاعمال في السوق تليها الشركات الخاصة وبما ان الشركة GAM هي شركة خاصة تسعى لتحقيق اكبر رقم اعمال فطموحها ان تصبح المرجعية ورواد قطاع التامين وتغير صورة التأمينات.

الجدول رقم (08): تطورراسمال الشركة العامة للتامينات المتوسطية GAM: 2010-2015

الوحدة بالمليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رأس مال	2245	2370	2400	2747	2747	2800

المصدر: **من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوكالة العامة للتأمينات المتوسطية**

من خلال جدول نلاحظ: ان رأس مال الشركة في تطور مستمر وهذا نتيجة توسع في قنوات التوزيع بالإضافة إلى تطوير منتجاتها وتوسع فيها عن طريق تقديم امتيازات وتحفيزات من اجل البقاء في السوق وتصبح رواد قطاع التأمينات.

[1]- عمر موساوي، عبد الغني دادن، **محددات إيراد قطاع التأمين الجزائريللفترة 1990 – 2012**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ، ورقلة – الجزائر.

الجدول رقم (08): تطور رقم الاعمال الشركةGAM خلال فترة 2005-2016.

الوحدة بالمليون دج

السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
رقم الاعمال	1511	1337	1281	1604	2108	2861
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
رقم الاعمال	2948	3372	3303	3506	3203	3428

المصدر: **من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوكالة العامة للتامينات المتوسطية**

نلاحظ من الجدول ان رقم الاعمال الشركة في تطور مستمر بالنسب متقاربة ، ويمكن رؤية ذالك في الشكل الموالي

الشكل رقم (05): رقم الاعمال الاجمالي للشركة GAM خلال الفترة 2005-2016

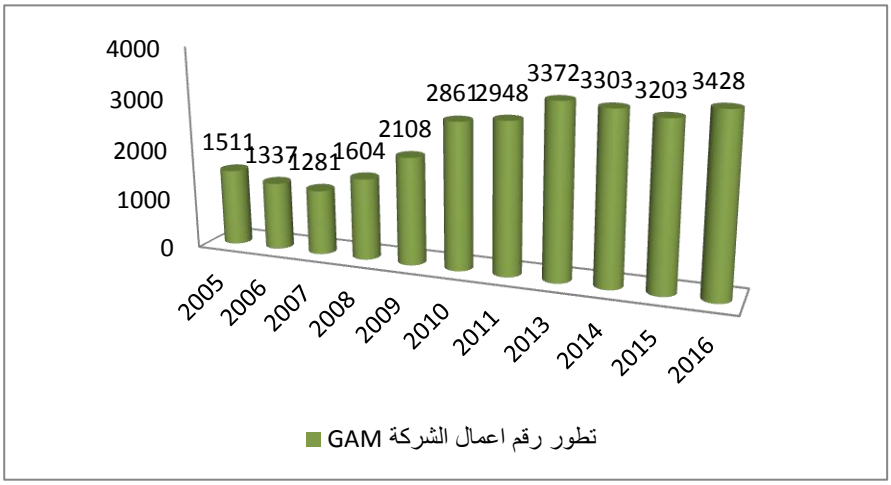

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد وكالة الشركة العامة للتأمينات المتوسطية

من الشكل نلاحظ زيادة في رقم اعمال الشركة العامة للتأمينات المتوسطية لكن هناك انخفاض بسيط بين سنتي 2014و2015 وفي سنة2016 ارتفع مجددا وهذا راجع اهتمام الشركة بتوسيع وزيادة نشاطاتها وكيفية تسويقها عبر قنوات التوزيع جديدة.

الجدول رقم (09):الميزانية العامة الشركة العامة للتأمينات المتوسطية **GAM من خلال 2012- 2013**

الوحدة بمليار دج

السنة 2012				**السنة 2013**			
الموجودات	**المبالغ**	**المتطلبات**	**المبالغ**	**الموجودات**	**المبالغ**	**المتطلبات**	**المبالغ**
إجمالي الموجودات غير المتداولة	**3088**	**راس مال**	**124**	**إجمالي الموجودات غير المتداولة**	**3970**	**راس مال**	**867**
إجمالي الموجودات غير المتداولة	**1977**	**اجمالي المتطلبات غير متداولة**	**314**	**إجمالي الموجودات غير المتداولة**	**2324**	**اجمالي المتطلبات غير متداولة**	**364**
اجمالي الاصول المتداولة	**5065**	**اجمالي المتطلبات متداولة**	**4060**	**اجمالي الاصول المتداولة**	**6294**	**اجمالي المتطلبات متداولة**	**4297**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد وكالة الشركة العامة للتأمينات المتوسطية

من خلال جدول نلاحظ: أن الشركة تشهد تطورا ملحوظا في استخدماتها ومواردها فهي تعرف توازنا ماليا من حيث أنها مولت كل استخداماتها (الموجودات) بالمواردها (المتطلبات) وحققت فائض مالي يمكن استخدامه لتمويل احتياجات اخرى .

الجدول رقم (10):الميزانية العامة الشركة العامة للتأمينات المتوسطية **GAM من خلال 2014-2015**

الوحدة بمليار دج

السنة 2014				السنة2015			
الموجودات	المبالغ	المتطلبات	المبالغ	الموجودات	المبالغ	المتطلبات	المبالغ
إجمالي الموجودات غير المتداولة	4316	راس مال	1098	إجمالي الموجودات غير المتداولة	4267	راس مال	1210
إجمالي الموجودات المتداولة	2285	اجمالي المتطلبات غير متداولة	322	إجمالي الموجودات المتداولة	2702	اجمالي المتطلبات غير متداولة	395
اجمالي الاصول المتداولة	6601	اجمالي المتطلبات متداولة	4303	اجمالي الاصول المتداولة	6969	اجمالي المتطلبات متداولة	4361

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد وكالة الشركة العامة للتأمينات المتوسطية

كما نلاحظ: ان الشركة تحافظ على توازنها المالي والاقتصادي فهي تشهد ارتفاعا في ارقامها، خاصة في راسمالها فهي مولت كل استخدماتها بمواردها .

ففي كل سنة تشهد تغيرات تزيد من نشاطها وارتفاعا في راسمالها خاصة وعموما في الاقتصاد الوطني من خلال توسع نشاطها.

الجدول رقم (11): جدول حسابات النتائج للشركة GAM: خلال فترة 2012-2015 الوحدة:بمليون دج .

السنوات	2012		2013		2014		2015	
البيان	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
انتاج العام	1920	3141	1585	3030	1660	3279	1422	3003
استهلاك العام	389	00	384	00	511	00	525	
قيمة المضافة		831		1060		1108		1055
فائض التشغيلي الاجمالي		110		390		447		421

نتيجة العملتية		348		147		260	187
نتيجة المالية		1		4		8	16
نتيجة عادية قبل ضريبة		346-		151		269	203
نتيجة الانشطة العادية		-				269	203
نتيجة الصافية		391		142		248	111

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد وكالة الشركة العامة للتأمينات المتوسطية

1- انتاج العام: يقيس حجم نشاط الشركة وهو في ارتفاع متزايد معناه ان المؤسسة تعمل على تطوير منتجاتها .

2- القيمة المضافة : وهي الثروة التي تخلقها الشركة باستخدام وسائل انتاج وهي ايضا عرفت زيادة هائلة نتيجة تطورات التي عرفتها الشركة

3- الفائض الاجمالي : يعبر هذا عن قدرة الشركة عن تحقيق ارباح ونرى ان الشركة عرفت فيه ارتفاعا وصل الى 447مليون دج لكنه انخفض في سنة 2015 وهذا راجع الى انخفاض البترول وتقلص حجم الواردات .

4-النتيجة العملياتية: وهي تمثل قدرة الشركة على تحقيق الارباح خارج الايرادات والمصاريف المالية، حيث شهدت انخفاضا في سنة 2015 مقابل السنوات السابقة

5- النتيجة المالية:وهي في تزايد مستمر وهذا معناه ان الشركة تعتمد في تحقيق ارباحها من خلال عملياتها المالية اما باقي نتائج عرفت تذبذبا في قيمتها .

المطلب الثالث : تقديم الاقتراحات

بناءا على ما توصلنا اليه في هذه الدراسة تستطيع القول ان قطاع التامين عنصر مهم في التنمية الاقتصادية فهو يؤثر ويتاثر به نتيجة التغيرات التى تطرأ عليها فله دور فعال فيها ودليل ان في الاونة الاخيرة يشهد اقتصاد الجزائر ازمات مالية نتيجة انخفاض اسعار البترول أدى الى تراجع الناتج الداخلي الخام . وهذا ما أدى الى انخفاض رقم اعمال قطاع التامين .

وعلى هذا الاساس تقترح مجموعة من الاقتراحات :

ـ توسيع مجال التوعية و التحسيس بأهمية هذا العامل في الحياة العصرية

ـ ضرورة تقديم منتجات التأمين على الأشخاص بحسب واقع المجتمع الذي تنشط فيه الوكالات التجارية المقدمة للمنتجات؛

ـ ضرورة العمل على تشجيع في تقديم منتجات تأمينية بمواصفات تتطابق مع واقع المجتمع (ضمانات إجبارية واختيارية) بتسعيرة (قسط تأميني معقول) بحيث لا تلجأ فيه الشركات بسبب ارتفاع في حجم التعويضات للمضاعفة في حجم الأقساط؛

– ضرورة قيام شركات التأمين بكسب ثقة زبائنها من خلال تقديم نصائح متخصصة في كيفية اكتتاب الوثيقة و تبيان البنود المتعلقة بها و ما يجب فعله عند الحادث.

ـ وضع تشريع خاص للتأمينات الاختيارية مثل التأمين على الحياة يتم من خلاله منح امتيازات للمشتركين على غرار تخفيض الاشتراكات

الاستنتاجات الميدانية :

بناءا على دراستنا ا اتضح لنا ان سوق التامين الجزائري عرف تطورات وتغيرات نتيجة العولمة والتطور

التكنولوجي وبعض الاصلاحات ، فبعدما كان التامين يهدف الى حماية الفرد والمنشات من الاخطار التي يتعرضون لها ، اصبح الان يشهد اتجاهات حديثة وذالك بربط قطاع التامين مع مختلف البنوك عن طريق ما يعرف بصيرفة التامين ،كما عرف السوق التامين الجزائري عدة شركات تنشط فى مختلف فروع التامين سواء العامة أو الخاصة أو تعاضدية خاصة بعد اصدار القانون06/4 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمعدل والمتمم للأمر رقم 95/07 المتعلق بالتأمينات بفتح القطاع للمستثمرين مهما كانت جنسيتهم بالإضافة الى تطورات في رقم الاعمال التي شهدت نموا في قطاع التامين ولكن بنسب ضئيلة وهذا راجع الى انخفاض اسعار البترول وتخفيض حجم الواردات ، وهذا ما أدى الى انخفاض الناتج الداخلي حيث بلغ في سنة 2015 مبلغ 172.3 مليار دج اما في سنة 2016 بلغ 166.9 مليار دج ومن المتوقع ان يرتفع في 2017 بالمبلغ 173.9 مليار دج .

يعتبر منتجات التأمين لكل من فرعي التأمين على السيارات والتامين المتعلق بالحرائق والأخطار الصناعية هي التي تسيطر على الحصة السوقية الأكبر، بينما فرع التأمين على الأشخاص لا يزال في مستوياته الدنيا مقارنة بالمنتجات التأمينية الأخرى؛

كما استنتجنا ان هناك علاقة قوية بين ايراد قطاع التامين ككل وناتج الداخلى الخام وعدد السكان ، بالإضافة الى شركات التامين عرفت الشركة العامة للتأمينات المتوسطية نموا في رقم اعمالها .

واجهتنا بعض الصعوبات في الدراسة الميدانية وذالك عدم الحصول على المعلومات التى تخدم البحث

خلاصة الفصل :

شهد قطاع التأمينات في الجزائر تحولات عميقة، انعكس دوره على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد،حيث عرفت جملة من الإصلاحات و على رأسها التشريعات و القوانين المؤطرة للقطاع التي حررته من الاحتكار و منحت فرص للمستثمر المحلي و الأجنبي لاسيما في فرع التأمين على الأشخاص الذي لا يزال يعرف ركودا ، كما شهد قطاع التامين في الاونة الاخيرة تطورا في مختلف الفروع نتيجة تعدد الشركات حيث احتل التامين على السيارات الصدارة لكونه اجباريا ولكنه شهد تراجعا جراء انخفاض الواردات وارتفاع في نسب الضرائب والرسوم ، ومن المعلوم تأمين على السيارات يمثل حصة كبيرة في السوق التأمين الجزائري .

كما ساهم التامين بزيادة في الناتج الداخلي الخام بمعدل التغلغل وصل الى الواحد باعتباره مؤشر يقيس مدى مساهمة التامين في الاقتصاد الوطني و اختراق في الاصول الاقتصادية ، اما معدل الكثافة فهو في تطور مستمر وهذا معناه ارتفاع قسط التأمين للفرد الواحد وتطور الثقافة التأمينية واستيعاب المواطن اهمية التامين .

خاتمة

خاتمة :

في ختام هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي والذي حاولنا من خلال الاجابة على الاشكالية البحث والتي كان مضمونها " **إلى أي مدي يساهم التامين في تحقيق التنمية الاقتصادية**"

ومحاولة منا الاحاطة بهذا الموضوع والإجابة عن السؤال الجوهري المطروح جسدناها من خلال فصلين حيث خصصنا الفصل الاول للإطار النظري لتامين والتنمية الاقتصادية من خلال ثلاث مباحث يظم الاول معلومات شاملة حول التامين وأهدافه وأنواعه وفوائده بالإضافة الى مفهوم التنمية وخصائصها ، اما المبحث الثاني خصصناه الى علاقة التامين بالمتغيرات ت الاقتصادية اما الفصل الثاني تناولنا فيه الاطار التطبيقي للبحث فقسمنا المبحث الاول الى التوجهات الحديثة للتامين وتقديم عرض لشركة العامة للتأمينات المتوسطية اما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى تحليل نشاط سوق التأميني من فترة 2005-2016 .

نستطيع القول ان قطاع التامين له دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وذالك من خلال ما يقدمه من الامان للمؤمن له مما يؤدي الى رفع الروح المعنوية وزيادة كفايته الانتاجية هذا من جهة ومن جهة اخرى يساهم في تمويل مشاريع الاقتصادية من خلال الاقساط المجمعة وتوظيفها في صور عديدة وزيادة الكفاية الانتاجية والحفاظ على الثروة المستغلة ، كما يساهم ايضا في تدعيم الثقة الائتمانية والتجارية ، إضافة إلى ذالك ان له اهمية اقتصادية في مجال المعاملات الدولية والمساهمة في الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة .

من خلال تطرقنا الى دراسة قطاع التامين في الجزائر توصلنا ان سوق التامين في الجزائر عرف اتجاهات حديثة وذالك بربطه مع البنوك عن طريق ما يسمى بصيرفة التامين،كما شهد سوق التامين عدة شركات تمثلت في 11 شركات عمومية و10 خاصة و 4 تعاضديه ، فهو في تطور مستمر(تأكيد الفرضيات) حيث صنف المرتبة السادسة 6 افريقيا بحصة سوقية 0.02 اما عالميا بالمرتبة اربعة وستون 64 بحصة سوقية 0.03 ، ومن جهة أخرى نجد ان فرع تامين على الخسائر تحتل الصدارة بما فيها التأمين على السيارات لكونه تأمينا إجباريا ،وله حصة كبيرة في الانتاج الاجمالي لقطاع التامين في الجزائر فيرفع في رقم الاعمال قطاع وبالتالي يساهم في نمو الاقتصاد الوطني لكنه في تناقص نوعا ما نتيجة القرارات المتعلقة بخفض حجم الواردات وشدة المنافسة من طرف الشركات الاخرى ،وأيضا توصلنا ا ن معدل التغلغل هو

مؤشر يساهم في الاقتصاد الوطني وهو في تطور محسوس بالإضافة الى مؤشر الكثافة الذي يقيس حجم اقساط الفرد وتطور الثقافة التأمينية .

النتائج المتوصل إليها :

ــ يعتبر قطاع التامين من أهم القطاعات الاقتصادية من خلال لعبه دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني و دفع العجلة الاقتصادية .

ـ يوفر التامين الراحة والطمأنينة للمؤمن له مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية من جهة ومن جهة أخرى يساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الأقساط المجمعة وتوظيفها .

ـ نجد أن فرع التامين على السيارات يحتل الصدارة حيث له حصة كبيرة من رقم الأعمال الإجمالي تليها تامين على الحرائق والأخطار المتنوعة .

ـ نستطيع القول أن الثقة غير متبادلة بين شركات التامين والفرد فلا يذهب إلى شركة التامين إلا إذا كان مجبرا والدليل التامين على السيارات (هو إجباري) مقارنة مع التامين على الحياة الذي هو اختياري .

ـ الشركة العامة للتأمينات المتوسطية هي شركة خاصة تمارس مختلف فروع التامين .

ــ تطور اتجاهات حديثة لقطاع التامين وذالك بربطه بقطاع البنوك عن طريق صيرفة التامين

التوصيات:

بناءا إلى ما توصلنا إليه يمكننا ان نقترح مجموعة من التوصيات :

ـ المشاركة في تنمية الوعي التامين في الدولة

ـ الارتقاء بالمهن التأمينية و الإسهام الفعال في الخبرات

ــ تنمية الأسواق وكفاءتها وفعاليتها

ــ على الشركات التامين عدم اهتمام بالفرع التامين على السيارات واهتمام أكثر بباقي الفروع .

ـ العمل على تكوين الإطارات العاملة في مجال التامين حسب المعايير الدولية لتلبية متطلبات السوق المحلية

أفاق البحث :

من خلال دراستنا ركزنا على دور التأمين في التنمية الاقتصادية وكذالك تطور السوق التامين الجزائري من ناحية الاقتصادية من خلال الارقام الاحصائية تبين مدى مساهمته فى الناتج الداخلي الإجمالي ، لكن تبقى هناك نقائص فيما تخص احصائيات على مستوى العالمي ، لذا نقترح بعض المواضيع تكمل موضوعنا ولها علاقة به :

ـ دور التسويق الالكتروني في تطوير الثقافة التأمينية لدي الافراد .

ـ تطور قطاع التامين الجزائر مقارنة بالدول العربية .

ـ اثر الاستثمارات الأجنبية على قطاع التامين.

قائمة المراجع

1ـ باللغة العربية

1ـ 1 ـ الكتب :

ـ أسامة عزمي ، شيقري نوري موسى ،**إدارة الخطر والتامين** ،دار الحامد لنشر والتوزيع ،عمان 2006.

ـ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ، **التأمين ورياضته** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.

ـ جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التامين الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000 .

ـ نبيل مختار، **موسوعة التامين**، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2005.

. ـ نزار سعد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان قطف ، **الاقتصاد الكلي** ، دار حامد ، عمان ، 2006.

ـ صالح صالحي ، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي " دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل الأركان والسياسات والمؤسسات** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2006.

ـ . زيد منير عبوي ، **إدارة التامين والمخاطر** ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ،الأردن ، عمان ، 2006.

ـ عز الدين فلاح ، التامين ، **مبادئه** . **أنواعه** ، دار أسامة لنشر والتوزيع ،عمان 2007.

ـ عيد احمد أبو بكر ، إسماعيل السيفو ، **إدارة الخطر والتامين** ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2009.

ـ مؤسسة النقد العربي المعهد المالي ، **مدخل إلى أساسيات التامين** ، مكتبة العهد الوطنية أثناء النشر ، الرياض المملكة العربية السعودية ،2016.

1ـ2 ـ المذكرات

ـ بونشادة نوال ، **استراتجيات الأعمال في شركات التامين الجزائرية في ظل انفتاح سوق التامين بالجزائر** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، سطيف ،2006.

ـ عقبة ريمي ، **نمذجة قياسية لتسعيرة تامين السيارات** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الكمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2008/2009.

ـ حدباوي أسماء ، **الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات : دراسة السوق الجزائرية** ، رسالة ماجستير ، قسم علوم اقتصادية ، تخصص مالية وبنوك وتامينات ، جامعة مسيلة ، سنة 2012/2011.

ـ فائزة بن عمروش ، **واقع تسويق الخدمات في الشركات التامين دراسة حالة : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي** CNMA ، مذكرة لنيل درجة الماجستير ، علوم الاقتصادية ، فرع الإدارة التسويقية ، 2007/2008.

ـ عمر موساوي، عبد الغني دادن، **محددات إيراد قطاع التأمين الجزائري بين ا لفترة 1990 – 2012**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ، ورقلة – الجزائر.

ـ وعيل ميلود ، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل نفعيها حالة جزائر** ، مصر ، سعودية ، دراسة مقارنة خلال فترة 1990/2010، شهادة دكتورة ، جامعة جزائر 3 ، 2013/2014.

1ـ3ـ الملتقيات

ـ زورقي إبراهيم – بدري عبد المجيد – **دور القطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني** ، دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر ، الملتقى الدولي السابع ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، علوم الاقتصادية يومي 3-4 ديسمبر 2012.

ـ ملتقى دولي : **رؤية مستقبل للاقتصاد الجزائري** على ضوء خمسين سنة من التنمية ، 4-05 – مارس 2014، بشار.

1ـ4ـ المجلات والمنشورات

ـ حمول طارق – بوشناقة احمد ، **صيرفة التامين كتوجه حديث في قطاع التامين . اشارة حالة الجزائر** ، مجلة حوليات ، جامعة بشار ، العدد 09 سنة 2011.

ـ عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم ، **عقد التامين حقيقته ومشروعيته** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ،2010.

1ـ 5 ـالقوانين ـ المواثيق ـ المراسيم

ـ نصت المادة الاولى : عملا بأحكام الامر رقم 95- 07 المؤرخ في 25 جانفي 1995

ـ اصدار قانون 6/4 المعدل للأمر 07 /95/ ـ الامر 95-07 المؤرخ في 23 شعبان 1415 هـ الموافق لـ: 25 جانفي 1995 مـ المتعلق بقانون التأمينات

ـ المرسوم التنفيذي 95-338 المؤرخ في 06 جمادى الثانية 1416 هـ الموافق لـ 30 أكتوبر 1995 مـ

ـ المرسوم التنفيذي 96-267 المؤرخ في 18 ربيع الأول 1417 هـ الموافق لـ:03 أوت 1996 مـ

القرار رقم 01- 04 الخاص باعتماد الشركة GAM الصادر في 8/جويلية 2001 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 36.

ـ القرار المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق لـ: 08 /07 2001مـ

2ـ باللغة الاجنبية

1 ـ المجلات

-GUIDE ASSURANCES EN ALGERIE 2015 Publication editee par KPMG SPA

3ـ المواقع الالكترونية

ـ mawdoo3 .com/

-http://www.caar.dz/index.php

-http://www.saa.dz/home /presentation-de-la societe.html

-http://www.taal-assurances.dz.

-http://www.caarama assurances. Com .dz.

-http://cnma..dz/index.php

- http:// www .Massa,com /dz/